Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances

وزارة الإقتصاد والمالية

مشروع نجاعة الأداء
2017

وزارة الاقتصاد و المالية

الفهرس:

الجزء الأول:

تقديم وزارة الاقتصاد والمالية 3

تقديم موجز لاستراتيجية الوزارة 3

تقديم الاعتمادات المتوقعة للوزارة برسم سنة 2017..... 6

ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة برسم سنة 2017 حسب البرامج..... 7

التوزيع الجهوي لاعتمادات برامج الوزارة..... 9

البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2017-2019 12

الجزء الثاني:

تقديم برامج وزارة الاقتصاد والمالية..... 14

برنامج "دعم وقيادة" 14

ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة:..... 14

مسؤول البرنامج..... 15

المتدخلون في القيادة..... 15

أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 15

تقديم المشاريع/ أو العمليات المرتبطة ببرنامج "دعم وقيادة"..... 23

برنامج "السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية" 25

ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 25

مسؤول البرنامج..... 27

المتدخلون في القيادة..... 27

أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 27

تقديم المشاريع/ أو العمليات المرتبطة ببرنامج " السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية " 37

برنامج "تبسيط تأمين المبادلات وحماية المستهلك" 40

ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 40

مسؤول البرنامج..... 40

المتدخلون في القيادة..... 40
أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج..... 40
تقديم المشاريع/ أو العمليات المرتبطة ببرنامج " تبسيط تأمين المبادلات وحماية المستهلك "..
.....43

برنامج "تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل ومسك المحاسبة العمومية" 45
ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 45
مسؤول البرنامج..... 45
المتدخلون في القيادة..... 45
أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج..... 45
تقديم المشاريع/ أو العمليات المرتبطة ببرنامج" تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل و مسك المحاسبة العمومية " 49

برنامج "تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية" 51
ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة
.....51
مسؤول البرنامج.....51
المتدخلون في القيادة..... 51
أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج..... 51
تقديم المشاريع/ أو العمليات المرتبطة ببرنامج " تعبئة و تحصيل الموارد الجبائية " 55

برنامج "تدبير الملك الخاص للدولة".....57
ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة.....57
المسؤول عن البرنامج.....57
المتدخلون في القيادة 57
أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:..... 57
تقديم المشاريع/ أو العمليات المرتبطة ببرنامج" تدبير الملك الخاص للدولة " 61

الجزء الأول:

تقديم وزارة الاقتصاد والمالية

تقديم موجز لاستراتيجية الوزارة

تتمثل المهمة الأساسية لوزارة الاقتصاد والمالية في إعداد وتنفيذ السياسة المالية والنقدية والجبائية للدولة وتطويرها قصد المشاركة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرسومة وبالتالي تحقيق أهداف التنمية المستدامة و المندمجة.

وفي هذا النطاق، تقوم الوزارة بعدة أدوار من بينها:

- ضمان التوازنات الماكرو اقتصادية للدولة والسهر على شروط تمويل الاقتصاد؛
- قيادة السياسات العمومية المشتركة وتمويل الاستراتيجيات القطاعية؛
- دعم التنافسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للبلاد؛
- قيادة الإصلاحات الاقتصادية والمالية وتحديث المناخ الاقتصادي بشكل عام ؛
- القيام بدور الهيئة المكلفة بتقنين وتعبئة وتوزيع وعقلنة استعمال الموارد المالية وضمان التدبير الأنجع للمال العام.

وفي هذا الإطار، وضعت وزارة الاقتصاد والمالية برنامجا استراتيجيا يتضمن المحاور الأربعة الرئيسية التالية:

- **تعزيز الحكامة الجيدة في تدبير المالية العمومية**

من ضمن أولويات الوزارة في هذا المحور:

- تحديث الإطار القانوني المعتمد في اطار المخطط التشريعي للوزارة والذي يشمل مجموعة من النصوص المتعلقة بدعم الحكامة الجيدة وتعزيز التنافسية وتحسين شروط تمويل الاقتصاد ؛
- مواصلة التطبيق التدريجي لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية مما سيمكن من دعم فعالية ونجاعة وتناسق السياسات العمومية، وكذا تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن من خلال الرفع من نجاعة التسيير العمومي ؛
- تحديث وتعزيز نظام تدبير ومراقبة المؤسسات العمومية وتعميم آلية التعاقد بين الدولة و المؤسسات ؛
- عصرنة نظام تدبير المشتريات العمومية الذي يهدف بالخصوص، لملائمة قواعد التدبير مع المعايير الدولية في هذا المجال وذلك عبر اعتماد المرسوم الجديد للصفقات العمومية؛

- تحسين عملية تحصيل الموارد وعقلنة النفقات العمومية عبر تقليص معدل نمط عيش الادارة وترشيد نفقات الموظفين؛
- عقلنة وترشيد تدبير المالية العمومية عن طريق النظام المندمج للموارد والذي يروم تحسين القدرة التدبيرية للإدارة العمومية عند القيام بمهام التحصيل وتسهيل انفتاحها على محيطها الخارجي..

- **دعم نمو قوي، دائم ومندمج**

إن متابعة البناء المؤسساتي وتسريع وثيرة الإصلاحات الهيكلية تساهم بدون شك في رفع الثقة في الاقتصاد المغربي وفي تحفيز عملية التنمية. إلا أن هذه الأخيرة تقتضي كذلك دعم الاستثمار العمومي وتوجيهه نحو مواصلة تحسين البنيات التحتية وتحسين الشروط الكفيلة بجلب الاستثمارات ولاسيما نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية التي تساهم في خلق فرص الشغل.

وفي هذا الإطار، فإن مهمة وزارة الاقتصاد والمالية تتمثل في المساهمة في تحسين مناخ الأعمال عن طريق:

- تبسيط النظام الجبائي ودعمه لأجل تحقيق الأهداف المتعلقة بتشجيع الاستثمار ودعم الشركات وتحسين تنافسيتها ودعم القدرة الشرائية للأسر. وفي هذا الصدد، فإن الوزارة ستواصل الإصلاح الجبائي الذي بدأته منذ بضع سنوات بغرض ضمان استقرار الموارد الضرورية عبر تعبئة المداخيل الجبائية الداخلية وتقليص الفوارق الضريبية (تعدد الإعفاءات وتقلص الوعاء الضريبي، إلخ...) لتحقيق عدالة جبائية أكبر؛
- تعبئة أفضل للادخار وتوزيع أكثر نجاعة للموارد المالية، وهو ما يقتضي المحافظة على إطار ماكرو اقتصادي سليم وخلق نظام مالي عصري واعتماد سياسة تمويل للخزينة ملائمة مصحوبة بتدبير أمثل للدين وللخزينة العمومية. وفي هذا السياق، فإن دعم أدوات تتبع الوضعية الاقتصادية والمالية يساهم في تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها والكفيلة بالتخفيف من آثار الصدمات الخارجية.

- **مواكبة الإصلاحات الكبرى للدولة**

بحكم دورها الهام في تدبير المالية العمومية، فإن وزارة الاقتصاد والمالية توجد في صلب مجموعة من الإصلاحات الرامية إلى ضمان توجه اقتصاد المملكة نحو النمو والعصرنة وذلك وفقا للمقتضيات الدستورية.

ويتمثل الرهان بالنسبة للوزارة بخصوص هذا المحور في المساهمة الفعلية والفعالة في تنفيذ أوراش الإصلاحات المؤسساتية والهيكلية التي انخرط فيها المغرب. كذلك، فإن الوزارة مطالبة بمواكبة الاستراتيجيات القطاعية في مختلف مراحلها عند صياغتها وعند تقييمها وذلك عبر تعبئة العقار العمومي لدعم الاستراتيجيات القطاعية وإنجاز التجهيزات العمومية.

- **تحسين التنظيم والحكامة داخل وزارة الاقتصاد والمالية**

تتمثل المجهودات التي بذلتها الوزارة على مستوى تحسين تنظيمها وطريقة حكامتها في :

- تطوير ثقافة التخطيط الاستراتيجي المعتمد على التعاقد والتدبير المبني على النتائج : تحويل الأهداف الاستراتيجية إلى أهداف عملية مصحوبة بمؤشرات للتتبع؛
- إنعاش مقاربة الجودة في تدبير الخدمات الموجهة للمرتفقين وتطوير علاقات الثقة مع المواطنين؛
- اعتماد تنظيم أمثل للوزارة ودعم التعاون بين مختلف مكوناتها مع تشجيع الاستعمال المشترك للوسائل ؛
- تدعيم دور العنصر البشري للرفع من مستوى الأداء عبر سياسة معقلنة لتدبير الموارد البشرية تقوم على نظام التدبير التوقعي للمناصب والكفاءات وعلى برامج تكوينية تستجيب للاحتياجات من الكفاءات وعلى نظام شفاف ونزيه للتقييم والتشجيع ؛
- تحسين فعالية قنوات التواصل عبر تفعيل ميثاق الاتصال وتعزيز عملية الولوج و تبادل المعلومة من خلال الاستعمال الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال خاصة البوابة الالكترونية للوزارة وشبكات التواصل الاجتماعي. و هو مجهود سيساهم لا محالة في الرفع من مستوى الشفافية و مكافحة الرشوة؛
- استقرار اندماج الأنظمة الاعلامية مع ضمان فعالية التدبير وتحسين الجودة ودعم السلامة وتبسيط المساطر؛
- دعم اللاتمركز داخل الوزارة و تقوية آلية عدم التركيز داخل الوزارة.

تقديم الاعتمادات المتوقعة للوزارة برسم سنة 2017

جدول 1: ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب الفصول (بمليون درهم)

النفقات	مشروع قانون المالية لسنة 2017			مجموع قانون المالية لسنة 2017[1]	قانون المالية 2016	مشروع قانون المالية لسنة 2017/ قانون المالية لسنة 2016
	الميزانية العامة	*مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة**	*الحساب الخصوصي للخزينة***			
الموظفون	2 188,39		1 445,00	2 188,39	2 259,74	-3.15%
المعدات والنفقات المختلفة	370,74	85,00		455,74	468,69	-2.76%
الاستثمار	187,15	6,50		193,65	189,07	2.36%
الدين العمومي	73 356,00			73 356,00	69 191,98	6%
المجموع	**76 102,28**	**91,50**	**1 445,00**	**76 193,78**	**72 109,48**	**6%**

(*): مرفق الدولة المسير بطريقة مستقلة "إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة" ومرفق الدولة المسير بطريقة مستقلة "الخزينة العامة للمملكة".

(**): الحساب الخصوصي للخزينة " استبدال أملاك الدولة" و الحساب الخصوصي للخزينة "الاصلاح الزراعي".

[1] دون احتساب الحسابين الخصوصيين للخزينة.

ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة برسم سنة 2017 حسب البرامج[2]

جدول 2: ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب البرامج (بمليون درهم)

برامج الوزارة	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2017)			مجموع الميزانية العامة 2017	قانون المالية لسنة 2016	% مشروع قانون المالية لسنة 2017/ قانون المالية لسنة2016	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة2017	الحسابات الخصوصية للخزينة	المجموع
	فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار						
دعم وقيادة	175,07	98,04	58,17	**331,28**	365, 51	-9,48%	6,50		**337,78**
السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية	262,63	12,06	12,49	**287,18**	344, 23	-16,04%	-----		**287,18**
تبسيط تأمين المبادلات و حماية المستهلك	525,21	82,57	35,22	**643,00**	653,14	-1,55%	42,00		**685,00**
تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل ومسك المحاسبة العمومية	547,09	68,68	17,25	**633,02**	625,67	0,38%	43,00		**676,02**
تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية	590,86	86,65	52,53	**730,04**	697, 58	4,65%			**730,04**
تدبير الملك الخاص للدولة	87,53	22,74	11,49	**121,76**	146, 34	-14,33%		1 445,00	**1 566,76**
المجموع	**2 188, 39**	**370, 74**	**187, 15**	**2 746,28**	**2 832,50**	**-3,04%**	**91,50**	**1 445,00**	**4 282,78**

[2] دون احتساب النفقات المتعلقة بخدمة الدين العمومي.

وتجسيدا للتوجهات المذكورة أعلاه، تتمحور ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية حول ستة برامج:

- الدعم والقيادة؛
- السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية؛
- تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك؛
- تنفيذ النفقة العمومية والتحصيل ومسك المحاسبة العمومية؛
- تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية؛
- تدبير الملك الخاص للدولة.

التوزيع الجهوي لاعتمادات برامج الوزارة

برنامج: تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك

الجهات	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
طنـــــجة - تـــــطوان- الحسيمة	5 655 400	820 000	**6 475 400**
الجهة الشرقية	3 966 000	9 000 000	**12 966 000**
فاس - مكنـــــاس	433 500	----	**433 500**
الـــــرباط - ســـلا - القنيطرة	3 495 000	1 400 000	**4 895 000**
بني ملال - خنيفرة	----	----	**----**
الدار البيضـــــاء - سطات	9 237 000	1 810 000	**11 047 000**
مراكـــــش - آسفي	2 635 600	280 000	**2 915 600**
درعة - تافيلالت	----	----	**----**
سوس - ماسة	1 546 000	1 450 000	**2 996 000**
كلميم – واد نون	----	----	**----**
العيون – الساقية الحمراء	1 348 500	1 415 190	**2 763 690**
الداخلة – وادي الذهب	----	----	**----**
المجموع	**28 317 000**	**15 356 010**	**43 673 010**

برنامج: تنفيذ النفقة العمومية والتحصيل ومسك المحاسبة العمومية

الجهات	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
طنـــــجة - تـــــطوان- الحسيمة	230 000	450 000	**680 000**
الجهة الشرقية	290 000	200 000	**490 000**
فاس - مكنـــــاس	340 000	1 000 000	**1 340 000**
الـــــرباط - ســـلا - القنيطرة	365 000	1 600 000	**1 965 000**
بني ملال - خنيفرة	165 000	200 000	**365 000**
الدار البيضـــــاء - سطات	430 000	600 000	**1 030 000**
مراكـــــش - آسفي	265 000	200 000	**465 000**
درعة - تافيلالت	165 000	----	**165 000**
سوس - ماسة	375 000	200 000	**575 000**
كلميم – واد نون	----	----	**----**
العيون – الساقية الحمراء	----	----	**----**
الداخلة – وادي الذهب	----	----	**----**
المجموع	**2 625 000**	**4 450 000**	**7 075 000**

برنامج: تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية

الجهات	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
طنـــــجة - تـــــطوان- الحسيمة	2 540 808	3 615 000	**6 155 808**
الجهة الشرقية	1 779 975	----	**1 779 975**
فاس - مكنـــــاس	4 323 916	----	**4 323 916**
الـــــرباط - ســـلا - القنيطرة	4 669 590	5 000 000	**9 669 590**
بني ملال - خنيفرة	40 000	----	**40 000**
الدار البيضـــــاء - سطات	9 783 846	----	**9 783 846**
مراكـــــش - آسفي	1 670 184	----	**1 670 184**
درعة - تافيلالت	----	----	**----**
سوس - ماسة	2 453 600	----	**2 453 600**
كلميم – واد نون	----	----	**----**
العيون – الساقية الحمراء	----	----	**----**
الداخلة – وادي الذهب	----	----	**----**
المجموع	**27 261 919**	**8 615 000**	**35 876 919**

برنامج: تدبير الملك الخاص للدولة

الجهات	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
طنـــــجة - تـــــطوان- الحسيمة	1 002 000	80 000	**1 082 000**
الجهة الشرقية	986 000	330 000	**1 316 000**
فاس - مكنـــــاس	1 830 200	----	**1 830 200**
الـــــرباط - ســـلا - القنيطرة	2 010 000	940 000	**2 950 000**
بني ملال - خنيفرة	----	140 000	**140 000**
الدار البيضـــــاء - سطات	1 333 000	200 000	**1 533 000**
مراكـــــش - آسفي	1 814 000	200 000	**2 014 000**
درعة - تافيلالت	----	250 000	**250 000**
سوس - ماسة	1 678 000	----	**1 678 000**
كلميم – واد نون	----	----	**----**
العيون – الساقية الحمراء	1 252 000	150 000	**1 402 000**
الداخلة – وادي الذهب	----	----	**----**
المجموع	**11 905 200**	**2 290 000**	**14 195 200**

جدول 3: ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب الجهات

الجهات	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
طنـــــجة - تـــــطوان- الحسيمة	9 428 208	4 965 000	**14 393 208**
الجهة الشرقية	7 021 975	9 530 000	**16 551 975**
فاس - مكنـــــاس	6 927 616	1 000 000	**7 927 616**
الـــــــرباط - ســـلا - القنيطرة	10 539 590	8 940 000	**19 479 590**
بني ملال - خنيفرة	205 000	340 000	**545 000**
الدار البيضـــــاء - سطات	20 783 846	2 610 000	**23 393 846**
مراكـــــش - آسفي	6 384 784	680 000	**7 064 784**
درعة - تافيلالت	165 000	250 000	**415 000**
سوس - ماسة	6 052 600	1 650 000	**7 702 600**
كلميم – واد نون	----	----	**----**
العيون – الساقية الحمراء	2 600 500	1 565 190	**4 165 690**
الداخلة – وادي الذهب	----	----	**----**
المجموع	**70 109 119**	**31 530 190**	**101 639 309**

البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2017-2019

جدول 4: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2017-2019 حسب طبيعة النفقة (بمليون درهم)

	2016 قانون المالية للسنة	2017 مشروع قانون المالية للسنة	2018 الإسقاطات	2019 الإسقاطات
نفقات التسيير				
نفقات الموظفين	2 259,74	2 188,39	2 248,50	2 305,80
نفقات المعدات والنفقات المختلفة				
الميزانية العامة	383,69	370,74	386,16	390,14
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	85	85	97	97
نفقات الاستثمار				
الميزانية العامة	189,07	187,15	241,38	234,36
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-------	6,50	6,50	6,50
المجموع 1	**2 917,50**	**2 837,78**	**2 979,54**	**3 033,80**
الدين العمومي				
فوائد وعمولات	28 285	27 474	27 271	27 576
استهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل	40 907	45 882	39 881	45 476
الحسابات الخصوصية للدولة	1 450	1 445	1 445	1 445
المجموع 2	**73 559,50**	**77 638,78**	**71 576,56**	**77 530,80**

جدول 5: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2017-2019 حسب البرامج[3] (بمليون درهم)

	2016 قانون المالية للسنة	2017 مشروع قانون المالية للسنة	2018 الإسقاطات	2019 الإسقاطات
برنامج دعم وقيادة				
الميزانية العامة	365,51	331,28	202,62	198,80
مرفق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-----	6,50	6,50	6,50
برنامج السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية				
الميزانية العامة	344,23	287,18	289,58	297,35
برنامج تبسيط تأمين المبادلات وحماية المستهلك				
الميزانية العامة	653,14	643,00	740,47	743,85
مرفق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	42,00	42,00	42,00	42,00
برنامج تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل ومسك المحاسبة العمومية				
الميزانية العامة	625,67	633,02	672,45	696,20
مرفق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	43,00	43,00	55,00	55,00
برنامج تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية				
الميزانية العامة	697,58	730,04	832,00	861,02
برنامج تدبير الملك الخاص للدولة				
الميزانية العامة	146,34	121,76	138,92	133,08
الحسابات الخصوصية للدولة	1 450,00	1 445,00	1 445,00	1 445,00
المجموع	**4 367,50**	**4 282,78**	**4 418,04**	**4 472,30**

[3] دون احتساب النفقات المتعلقة بخدمة الدين العمومي.

الجزء الثاني:

تقديم برامج وزارة الاقتصاد والمالية

برنامج "دعم وقيادة"

➢ ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة:

يشمل برنامج " دعم وقيادة " مجموع الوسائل المخصصة لدعم كل برامج وزارة الاقتصاد والمالية وذلك من خلال تدبير موارد الوزارة، الرفع والرقي بمهمة الدفاع القضائي، وكذلك مهام التفتيش والتدقيق وتقييم السياسات العمومية.

تتبني استراتيجية برنامج "*دعم وقيادة* " على ثلاثة محاور هي:

المحور الأول: يتعلق بمهمة تدبير موارد الوزارة والتي تهم:

- وضع ونشر معايير تدبير الموارد والسهر على تطبيقها ؛
- تنسيق تدبير الموارد البشرية ولا سيما فيما يخص التوظيف والمسار الإداري والعمل الاجتماعي؛
- وضع سياسة الوزارة في مجال التكوين وإنجاز عمليات التكوين الأفقية ومواكبة عمليات التكوين الخاصة بكل مديرية والعمل على تقييمها؛
- تحديد وتنسيق وتفعيل الأنظمة المعلوماتية في مجال تدبير الموارد بالوزارة؛
- النهوض باستعمال تكنولوجيا الإعلام والتواصل لتطوير الأنظمة المعلوماتية بالوزارة.

المحور الثاني: يتعلق الأمر بمهمة الدفاع القضائي بهدف تقليص العبء المالي المترتب على الدولة جراء المنازعات القضائية، وجعل الوكالة القضائية للمملكة قطبا للخبرة في مجال تدبير ملفات المنازعات الإدارية على نحو يسمح بالدفاع الأمثل على مصالح الدولة.

إضافة إلى ذلك، تلعب الوكالة القضائية للمملكة دورا هاما في الوقاية من المخاطر القانونية وذلك عن طريق القيام بعدة مهام منها:

- إنجاز الدراسات وتقديم الاستشارات القانونية لبعض الإدارات والمؤسسات العمومية التي تطلب منها ذلك؛
- إطلاع الإدارات العمومية على المستجدات القانونية و القضائية؛
- المساهمة في تنظيم وتأطير الدورات التكوينية والندوات العلمية.

المحور الثالث: يضم مجال التفتيش والتدقيق وتقييم السياسات العمومية وذلك من خلال توجهين رئيسيين:

- تكييف مهام المفتشية العامة للمالية وملاءمتها مع السياق الجديد ومساهمتها في حكامة مالية اقتصادية جيدة عبر تعزيز اختصاصات المفتشية وتطوير مهام تدقيق الأداء وتقييم نتائج

السياسات والبرامج والمشاريع العمومية والإسهام في الوقاية من الفساد والغش ومحاربة الرشوة؛

- تعزيز قدرات المفتشية العامة للمالية ووسائل عملها عبر تكييف المساطر، التنظيم الداخلي، زيادة عدد المفتشين وتحديث تدبير الموارد البشرية والكفاءات.

➢ **مسؤول البرنامج**

السيد الكاتب العام لوزارة الاقتصاد والمالية.

➢ **المتدخلون في القيادة**

مديرية الشؤون الإدارية والعامة، الوكالة القضائية للمملكة والمفتشية العامة للمالية.

➢ **أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج:**

الهدف1 : تطوير مهارات الموارد البشرية للوزارة من خلال التكوين

المؤشر1.1: أيام التكوين لكل موظف

الوحدة	2015 الإنجاز	*2016 قانون المالية	2017 مشروع قانون المالية	2018 التوقع	2019 التوقع	القيمة المستهدفة	السنة المرجعية
يوم	7.6	7.6	8.2	8.3	8.4	8.5	2020

(*) متم السنة.

توضيحات منهجية:

يمثل هذا المؤشر معدل أيام التكوين بالنسبة لكل موظف، ويتم احتسابه بالاعتماد على العدد الإجمالي لأيام التكوين الذي تحقق في السنة، بالنسبة لعدد الموظفين.

أيام التكوين / موظف = مجموع (عدد المشاركين x فترة التكوين) / مجموع موظفي الوزارة.

مصادر المعطيات:

المعلومات متوفرة بفضل النظام المعلوماتي المندمج لتدبير الموارد البشرية (جسر) .

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار التدريب العسكري الأساسي المنظم من قبل إدارة الجمارك، التكوين عن بعد، التكوين المتوج بالحصول على دبلوم.

تعليق:

مؤشر مستقر على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

المؤشر2.1: نسبة الولوج إلى التكوين

الوحدة	2015 الإنجاز	*2016 قانون المالية	2017 مشروع قانون المالية	2018 التوقع	2019 التوقع	القيمة المستهدفة	السنة المرجعية
%	39	40	42	43	44	45	2020

(*) متم السنة.

توضيحات منهجية:

يحتسب هذا المؤشر بالاعتماد على عدد المستفيدين من التكوين خلال السنة بالنسبة لعدد الموظفين.

عدد المستفيدين من التكوين هو عدد الأفراد المستفيدين في تكوين أو تدريب واحد خلال السنة (الشخص الذي شارك في عدة برامج تكوينية يحتسب مرة واحدة).

مصادر المعطيات:

المعلومات متوفرة بفضل النظام المعلوماتي المندمج لتدبير الموارد البشرية (جسر).

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار التدريب العسكري الأساسي المنظم من قبل إدارة الجمارك.

كما يشير بشكل عام إلى نسبة تغطية موظفي وزارة الاقتصاد والمالية واستفادتهم من البرامج التكوينية بشكل عام دون الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات المرتبطة بالولوج الى التكوين حسب فئات الموظفين، النوع الاجتماعي، السن، مقر التواجد...

تعليق:

يجب تتبع هذا المؤشر نظرا للتغيرات التي عرفها خلال السنوات الخمس الماضية.

المؤشر3.1: نسبة ولوج النساء للتكوين

الوحدة	2015 الإنجاز	*2016 قانون المالية	2017 مشروع قانون المالية	2018 التوقع	2019 التوقع	القيمة المستهدفة	السنة المرجعية
%	39	40	42	43	44	45	2020

(*) متم السنة.

توضيحات منهجية:

يتم احتساب هذا المؤشر نهاية السنة بالاعتماد على عدد المستفيدات من التكوين نسبة لعدد الموظفات المزاولات لمهامهن.

عدد المستفيدات من التكوين هو عدد النساء اللواتي شاركن في تكوين أو تدريب واحد خلال السنة (الموظفة التي شاركت في عدة برامج تكوينية تحتسب مرة واحدة).

مصادر المعطيات:

المعلومات متوفرة بفضل النظام المعلوماتي المندمج لتدبير الموارد البشرية (جسر).

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار التدريب العسكري الأساسي المنظم من قبل إدارة الجمارك.

تعليق:

يجب مراقبة هذا المؤشر اعتبارا للتغيرات التي عرفها على مدى السنوات الخمس الماضية.

الهدف2 : تدعيم النظم المعلوماتية وضمان جاهزيتها

المؤشر 1.2: معدل توافر نظم المعلومات

يحتسب هذا المعدل على أساس ترددات الأعطاب المسجلة ومدتها.

الوحدة	2015 الإنجاز	2016 قانون المالية	2017 مشروع قانون المالية	2018 التوقع	2019 التوقع	القيمة المستهدفة	السنة المرجعية
%	99	99,2	99,3	99,4	99,5	99,5	2019

توضيحات منهجية:

الطريقة المعتمدة لحساب هذا المؤشر هي:

- يقيم هذا المؤشر مدى توافر نظم المعلومات لدى المستخدمين النهائيين والمسيرين.
- يحتسب هذا المؤشر على أساس ترددات الأعطاب المسجلة ومدتها.

مصادر المعطيات:

- المعلومات المجمعة والمحللة في اطار عملية رصد أنشطة نظم المعلومات.
- استعمال تقنيات وبرمجيات من تجميع معلومات حول الأجهزة المعلوماتية بطريقة دقيقة.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

لحساب هذا المؤشر لا تؤخذ بعين الاعتبار المدة الزمنية بين الثانية ليلا والسادسة صباحا فيما يخص الأنظمة المهنية المستعملة من طرف المستخدمين.

الهدف 3 : تحسين ادارة الأجهزة المكتبية

المؤشر 1.3: نسبة النجاعة المكتبية

يتعلق الأمر بمتوسط تكلفة الأجهزة المكتبية بالنسبة لحضيرة معدات مكتبية معينة.

الوحدة	2015 الإنجاز	2016 قانون المالية	2017 مشروع قانون المالية	2018 التوقع	2019 التوقع	القيمة المستهدفة	السنة المرجعية
الدرهم	------	3 913	3 500	2 700	2 500	2 500	2019

توضيحات منهجية:

طرق حساب هذا المؤشر:

- البسط : مجموع النفقات المكتبية بما يشمل خصوصا شراء الحواسب (أجهزة الكمبيوتر)، الطابعات، اللوازم المستهلكة وتكاليف الصيانة.

- المقام :عدد الأجهزة المكتبية

مصادر المعطيات:

بالنسبة لكل سنة الصفقات التي تؤخذ بعين الاعتبار هي:

- صفقات الشراء المشترك لمعدات واللوازم المكتبية.
- كلفة صيانة المعدات والأجهزة المكتبية للإدارة المركزية خلال السنة المعنية.

حدود ونقاط ضعف المؤشر:

لحساب هذا المؤشر، لا تؤخذ بعين الاعتبار تكاليف الولوج الى شبكة الانترنيت إيواء الانظمة المعلوماتية .

الهدف 4 : تحسين نجاعة تدبير الموارد البشرية

المؤشر 1.4 : نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية

يقيم هذا المؤشر متوسط عدد الاشخاص المكلفين بتدبير الموارد البشرية بالمقارنة مع العدد الكلي .

الوحدة	2015 الإنجاز	2016 قانون المالية	2017 مشروع قانون المالية	2018 التوقع	2019 التوقع	القيمة المستهدفة	السنة المرجعية
%	2.99	3.01	2.87	2.78	2.71	2.5	2022

توضيحات منهجية:

طريقة احتساب المؤشر:

البسط : مجموع المديرين :547 شخص مكلف بتدبير الموارد البشرية بالوزارة.

المقام : عدد المدارين: 18147 العدد الكلي بجميع مديريات الوزارة .

مصادر المعطيات:

النظام المعلوماتي لتدبير الموارد البشرية : جسر.

تعليق:

تطور مؤشر فعالية تدبير الموارد البشرية يجب أن تتبع منحى متجها نحو الانخفاض، وذلك انسجاما مع التوجهات الاستراتيجية لسياسة الموارد البشرية بالوزارة ،على المدى المتوسط والبعيد، والتي ترمي إلى تدبير أمثل للموارد البشرية المزاولة لوظائف تدبير الموارد البشرية و التكوين مع تعزيز المهام الأساسية للوزارة، علما ان الاستثمارات على مستوى الأنظمة المعلوماتية الخاصة بتدبير الموارد البشرية يجب أن يكون لها أثر على الأفراد المزاولين لهذه الوظيفة.

حدود ونقاط ضعف المؤشر:

اللجوء للتوظيف في التخصصات المرتبطة بوظيفة تدبير الموارد البشرية وهندسة التكوين يفوق الحاجيات.

الهدف 5 : تحسين وتطوير فعالية تدخل الوكالة القضائية للمملكة

المؤشر1.5 : الفرق بين المبالغ المطالب بها من طرف المدعين والمبالغ المحكوم بها

لكل منازعة قضائية انعكاسات مالية مباشرة أو غير مباشرة على خزينة الدولة، ويتم عن طريق هذا المؤشر قياس القيمة المضافة لتدخل الوكالة القضائية للمملكة من أجل معالجة ملفات المنازعات، و من أجل ضبط الانعكاسات المالية للمنازعات القضائية على خزينة الدولة.

الوحدة	2015 الإنجاز	2016 قانون المالية	2017 مشروع قانون المالية	2018 التوقع	2019 التوقع	القيمة المستهدفة	السنة المرجعية
%	36	36	36	36.5	36.5	37	2020

توضيحات منهجية:

يهدف هذا المؤشر إلى تحديد النسبة المئوية للفرق بين المبالغ المطالب بها من طرف المدعين أمام القضاء و بين المبالغ المحكوم بها فعلا. و يتيح هذا المؤشر إمكانية تقييم المبلغ المالي الذي تجنبته خزينة الدولة بفضل تدخل الوكالة القضائية للمملكة.

مصادر المعطيات:

- ملفات المنازعات التي تتكلف بها الوكالة الفضائية للمملكة بمناسبة تأمينها للدفاع عن الدولة؛
- الأحكام المبلغة للوكالة القضائية للمملكة ؛
- الأحكام المحصل عليها مباشرة من طرف الوكالة القضائية للمملكة؛
- النظام المعلوماتي SIGILE.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

يرتبط المؤشر ببعض العوامل الخارجية و التي لا يمكن للوكالة القضائية للمملكة التحكم فيها مثل نسبة تفاعلية الشركاء، طبيعة الملفات و درجة تعقيدها...

كما تجدر الإشارة إلى صعوبة تقييم الكلفة المالية لبعض أصناف المنازعات التي تتكلف بها الوكالة القضائية للمملكة (مثلا دعاوى إلغاء مقررات إدارية).

المؤشر2.5: احترام الآجال القانونية

يحدد المشرع مجموعة من الآجال القانونية التي يتعين الالتزام بها في ممارسة الدعاوى (آجال الاستئناف و التعرض والطعن بالنقض... إلخ)، والوكالة القضائية للمملكة باعتبارها مدافعا عن أشخاص القانون العام أمام المحاكم يتعين عليها الالتزام بهذه الآجال القانونية.

الوحدة	2015 الإنجاز	2016 قانون المالية	2017 مشروع قانون المالية	2018 التوقع	2019 التوقع	القيمة المستهدفة	السنة المرجعية
%	99	99	99	99	99	99	2020

توضيحات منهجية:

يسمح هذا المؤشر بمعرفة نسبة التزام الوكالة القضائية للمملكة و احترامها للآجال القانونية بمناسبة ممارستها لمهمة الدفاع عن أشخاص القانون العام أمام مختلف المحاكم.

مصادر المعطيات:

- ملفات المنازعات التي تتكلف بها الوكالة الفضائية للمملكة بمناسبة تأمينها للدفاع عن الدولة ؛
- الأحكام المبلغة للوكالة القضائية للمملكة ؛
- الاستدعاءات المبلغة للوكالة القضائية للمملكة ؛
- النظام المعلوماتي SIGILE.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

يرتبط المؤشر ببعض العوامل الخارجية التي لا يمكن للوكالة القضائية للمملكة التحكم فيها مثل نسبة تفاعلية الشركاء.

الهدف 6 : الرفع من نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة

المؤشر 1.6 : نسبة الأحكام القضائية الصادرة لفائدة الدولة

ينتج عن كل دعوى قضائية صدور حكم في النازلة وهذا الحكم يكون إما في صالح الإدارة أو ضدها. ويسمح هذا المؤشر بتتبع تطور نسبة الأحكام القضائية الصادرة لفائدة الدولة.

الوحدة	2015 الإنجاز	2016 قانون المالية	2017 مشروع قانون المالية	2018 التوقع	2019 التوقع	القيمة المستهدفة	السنة المرجعية
%	62	62	62	62	62	62	2020

توضيحات منهجية:

يسمح هذا المؤشر بتحديد نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة مقارنة بتلك الصادرة في مواجهتها، وذلك بشأن الملفات التي تتتبعها الوكالة القضائية للمملكة.

مصادر المعطيات:

- ملفات المنازعات التي تتكلف بها الوكالة الفضائية للمملكة بمناسبة تأمينها للدفاع عن الدولة؛
- الأحكام المبلغة للوكالة القضائية للمملكة ؛
- الأحكام المحصل عليها مباشرة من طرف الوكالة القضائية للمملكة؛
- النظام المعلوماتي SIGILE.

حدود و نقاط ضعف المؤشـر:
يرتبط المؤشر ببعض العوامل الخارجية و التي لا يمكن للوكالة القضائية للمملكة التحكم بها مثل درجة تفاعلية الشركاء، طبيعة الملفات ومدى تعقيدها...

الهدف 7 : المساهمة في تحسين تدبيـــر المالية العمومية

المؤشر1.7: نسبة التوصيات المعتمدة عقب مسطرة حق الرد المنصوص عليها في الظهير المنظم للمفتشية العامة للمالية

هذا المؤشر يتم قياسه من خلال عدد التوصيات المحتفظ بها عقب مسطرة حق الرد المنصوص عليه في المادة 6 من ظهير 14 أبريل 1960 المتعلق بالمفتشية العامة للمالية مقارنة بالعدد الإجمالي للتوصيات المقترحة من طرف المفتشية العامة للمالية في التقارير الأولية.

الوحدة	2015 الإنجاز	2016 قانون المالية	2017 مشروع قانون المالية	2018 التوقع	2019 التوقع	القيمة المستهدفة	السنة المرجعية
%	----	90*	75	80	85	85	2019

(*): الى غاية 2016/07/31

توضيحات منهجية:
لبناء هذا المؤشر ، يؤخذ بعين الاعتبار التقارير النهائية المنجزة من طرف المفتشية العامة للمالية.
يتم احتساب هذا المؤشر عبر مقارنة التوصيات المحتفظ بها بتلك الواردة في التقارير الأولية خلال السنة.

مصادر المعطيات:
يتم استخراج المعطيات عن طريق النظام المعلوماتي المندمج لتدبير المهام الخاص بالمفتشية العامة للمالية (SIGEM) ، على أساس بيان التوصيات المنجز من طرف مفتشي المالية عند إعداد كل تقرير.

حدود و نقاط ضعف المؤشـر:
لتحسين هذين المؤشرين، تعتزم المفتشية العامة للمالية وضع مساطر خاصة من أجل تتبع نجاعة الأداء.

المؤشر 2.7: نسبة إرضاء طالبي المهام

الوحدة	2015 الإنجاز	2016 قانون المالية	2017 مشروع قانون المالية	2018 التوقع	2019 التوقع	القيمة المستهدفة	السنة المرجعية
%	----	80%	70%	75%	80%	80%	2019

توضيحات منهجية:
ينطبق هذا المؤشر على المهام الأخرى غير تلك التي تخضع لمسطرة حق الرد السالفة الذكر، لاسيما مهام الدراسة والتقييم والمساعدة والمشورة. ويتم تقديره من خلال نسبة إرضاء طالبي المهام عبر تحليل أجوبتهم عن الاستمارات المعدة لهذا الغرض.

مصادر المعطيات:

الإجابات المتضمنة في استمارات الإرضاء المعبأة من طرف طالبي المهام.

حدود و نقاط ضعف المؤشـر:

لتحسين هذا المؤشر ، تنوي المفتشية وضع منظومة لتقييم استجابة المستفيدين.

تقديم المشاريع/ أو العمليات المرتبطة ببرنامج "دعم وقيادة"

يشمل برنامج دعم وقيادة المشاريع /أوالعمليات التالية:

تدبير الموارد

متابعة لمهمة الدعم والمساندة لبرامج الوزارة، سيتم السهر على تنفيذ عدة مشاريع، نذكر منها:

- إعداد وتنفيذ البرنامج الثلاثي للتكوين 2017-2019 للوزارة والذي يضم ما مجموعه 456 برنامج تدريب (بما فيه 10 برامج عن بعد) لفائدة 66 000 مشارك، إضافة الى 515 000 يوم تكوين لكل فرد؛
- إنجاز 355 دورة تكوين خلال سنة 2017 لفائدة 23 375 موظف أي ما يعادل 203 040 يوم تكوين لكل فرد؛
- إعداد مخطط مديري جديد للتكوين بوزارة الاقتصاد والمالية وذلك لإشراف مخطط 2017/2013 على نهايته سنة 2017؛
- إجراء دراسة حول تقييم قدرات أطر ورؤساء مصالح الإدارة المركزية بوزارة الاقتصاد والمالية من خلال تنظيم تقييم للمهارات، بهدف ضبط مستوى تمكن الأطر من المهارات التدبيرية والمستعرضة، لإعداد تطورهم الوظيفي وذلك عبر تنظيم دورات للتكوين الفردي المتميز والهادف المبني على المدى المتوسط والبعيد؛
- تنفيذ توصيات التدقيق الأمني لنظم المعلوميات والذي يتجلى في وضع آليات ومعدات تمكن بالخصوص من:
  - تعزيز أمن النظم المعلوماتية؛
  - تحسين توافر النظم؛
  - اعتراض المحاولات والأعمال الكيدية؛
  - وضع آليات الرصد والتتبع.

الدفاع القضائي

في إطار ممارسة مهامها الرئيسية والمتمثلة في الدفاع عن المصالح القضائية للدولة ، اتخذت الوكالة القضائية للمملكة العديد من الإجراءات لتحسين جودة الخدمات المقدمة كي تضمن فعالية أكبر في معالجة ملفات المنازعات. وهذه الاجراءات يمكن تلخيصها كما يلي :

- تطوير المناهج و تنظيم العمل ؛
- تعميم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال و خاصة منظومة SIGILE ؛
- تعزيز الموارد المادية والبشرية ؛
- تجويد كفاءات و قدرات أطر الوكالة القضائية للمملكة.

في نهاية عام 2015، ضمت الوكالة القضائية للمملكة 168 شخصا، 75٪ منهم يعمل في المجال القانوني و 25٪ في مختلف مهن الدعم.
و كان معدل الأطر حوالي 08٪ في حين ينقسم العدد الاجمالي للأشخاص بين الجنسين على قدم المساواة بين النساء و الرجال.

جدول 6: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب المشروع أو العملية المتعلقة ببرنامج "دعم وقيادة" (بمليون درهم)

المشروع أو العملية	الميزانية العامة	مرفق الدولة المسير بطريقة مستقلة
تدبير الموارد	151,68	6,50
الدفاع القضائي	2,25	----
تفتيش، تدقيق وتقييم السياسات العمومية	2,26	----
المجموع	**156,19**	**6,50**

برنامج "السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية"

- **ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة:**

يشتمل برنامج " السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية" على مجموعة من الوسائل والآليات المخصصة لدعم السياسات الميزانياتية، الحفاظ على التوازنات الماكرواقتصادية، تقنين القطاع المالي وتدبير الخزينة، المساعدة على اتخاذ القرار في مجال السياسة الاقتصادية والمالية وكذا تدبير محفظة الدولة ومراقبة المؤسسات العمومية . ويتولى السيد الكاتب العام لوزارة الاقتصاد والمالية قيادة هذا البرنامج، في حين يدخل التنفيذ العملي للبرنامج ضمن مسؤولية مدراء ومسؤولي المديريات المعنية.

وتنبني استراتيجية هذا البرنامج على أربعة محاور هي:

المحور الأول: يتعلق بتعزيز السياسة الميزانياتية وذلك عبر ثلاث توجهات:

- توطيد نمو اقتصادي قوي ومستدام من خلال:
  - الزيادة من نسبة الاستثمار العام لتسريع تنفيذ المشاريع والأوراش المهيكلة ومواءمة الاستراتيجيات القطاعية؛
  - الرفع من مستوى القدرة الشرائية للمواطنين.
- تحسين التدبير العمومي والحفاظ على الانضباط المالي من خلال:
  - استكمال مسلسل دخول القانون التنظيمي 13-130 حيز التطبيق؛
  - توسيع هامش التصرف الميزانياتي؛
  - المساهمة في تحسين فعالية الإدارة العمومية.
- تحسين عملية تعبئة التمويلات الخارجية وخفض الكلفة المتعلقة بها .

المحور الثاني: يهم السهر على التوازنات الماكرو اقتصادية وتحسين شروط التمويل الاقتصادي وخلق مناخ مناسب للأعمال .

وهكذا، يعتبر الحفاظ على إطار ماكرواقتصادي مستقر وقوي شرطا أساسيا مسبقا لتحقيق نمو مستدام وشامل. وفي هذا الصدد، وباعتبارها حارسا للتوازنات الماكرواقتصادية وبحكم دورها في تنوير الاختيارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمالية والنقدية، تحدد مديرية الخزينة والمالية الخارجية شروط هذه التوازنات وتساهم في تحقيقها.

وكامتداد منطقي لهذه المهمة، تقوم المديرية بتعبئة الموارد الخارجية اللازمة لتمويل الإصلاحات الهيكلية، تنسيق وضمان تمثيل وزارة الاقتصاد والمالية في ميدان التعاون الثنائي والجهوي والمتعدد الأطراف في مجال اختصاصاتها وتدبير مساهمات الدولة في المنظمات الدولية، تدبير مديونية الخزينة ووضع وتنفيذ استراتيجيات إعادة هيكلة الدين الخارجي العمومي وتجميع المعطيات المتعلقة به.

و في إطار مراقبة التوازنات الماكرواقتصادية ، تساهم مديرية الخزينة في تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي للقطاع المالي وذلك بهدف الاستجابة لحاجيات التمويل المعتمد عنها من قبل، من أجل الرقي بهذا القطاع وفقا للمعايير الدولية المعمول بها من جهة وكذا تمكين الفاعلين الاقتصاديين من جهة أخرى.

المحور الثالث: يتعلق بمهام تتبع وتقييم السياسات العمومية وهي مهام تستجيب للتحولات العميقة التي يعرفها المحيط الوطني والجهوي والدولي، من خلال المساهمة في اتخاذ القرار حول مواضيع هيكلية وذات أهمية قصوى بالنسبة لبلادنا، من أجل ترشيد التدخلات العمومية في مختلف المجالات، مع الحرص على الفعالية والنجاعة والانسجام.

وتتلخص أهم الأهداف الاستراتيجية لهذا المحور في النقاط التالية:

- العمل على استقرار الإطار الماكرواقتصادي والأهداف المحددة من قبل الحكومة على مستوى النمو والتوازن المالي؛
- المساهمة في تقييم السياسات العمومية؛
- وضع وتطوير آليات النمذجة ودراسات الآثار على مستوى الوزارة؛
- تطوير وتدقيق تحاليل الظرفية المستخدمة كأساس للتوقعات المالية وللمالية العمومية.

المحور الرابع: يهم تسيير محفظة الدولة ومراقبة المقاولات العمومية: حيث تم الشروع في تنفيذ العديد من الأوراش من أجل تعزيز أداء المؤسسات والمقاولات العمومية وتحسين نجاعة تسييرها، خصوصا من خلال:

- إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية وتعزيز المراقبة الداخلية لهذه الهيآت بهدف تحسين مقروئية السياسات العامة وتوجيهها نحو تحقيق نتائج واضحة ومحددة مسبقا مع ضمان شفافية أفضل لميزانياتها وحكامتها؛
- تعميم العلاقات التعاقدية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية بهدف ضمان تموقع أفضل للمؤسسات والمقاولات العمومية وتعزيز مساهمتها في دينامية التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد؛
- ملاءمة المدونة العامة للتنميط المحاسباتي مع المعايير المحاسباتية الدولية وتنظيم مهنة المحاسب المعتمد من أجل مواكبة النظام المحاسباتي الوطني لمسلسل تطور المعايير الدولية مساهما بذلك في تحسين مناخ الأعمال ببلادنا. إضافة إلى إرساء إطار قانوني خاص بمهنة المحاسب المعتمد، وذلك برسم القانون رقم 12-127 الصادر بالجريدة الرسمية بتاريخ 20 غشت 2015 بهدف إعادة تنظيم هذه المهنة من أجل معالجة الاختلالات المرصودة على مستوى الإطار التنظيمي السابق لمهنة المحاسب المعتمد.
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص: تحديد إطار عام وموحد ومحفز لتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المغرب لصالح الدولة وكذا المؤسسات والمقاولات العمومية، من خلال الاستفادة من الخبرة ومؤهلات الإبداع والتمويل للقطاع الخاص وبالتالي تحسين فعالية وجودة الخدمات ونجاعة النفقات العمومية. و كذا إعداد دلائل منهجية بهدف تعزيز وإضفاء المهنية خلال اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- إرساء تدبير نشيط للمحفظة العمومية: عملت وزارة الاقتصاد والمالية، خلال سنة 2014 ، على إنجاز دراسة بمساعدة مكتب دراسات خارجي وبالتشاور مع أهم المؤسسات والمقاولات العمومية وكذا القطاعات الوزارية المعنية من أجل تحديد الإجراءات اللازمة لتأطير دور الدولة المساهمة وبالتالي إرساء تدبير نشيط للمحفظة العمومية. حيث خلصت نتائج هذه الدراسة إلى ضرورة تحديد سياسة للمساهمة العمومية تؤطر وظيفة الدولة كمساهم بهدف تحديد المبادئ التوجيهية لهذه الوظيفة في إطار ميثاق وكذا إلى ضرورة تحديد المجموعة الأولى من

المؤسسات والمقاولات العمومية التي ستخضع لهذا النوع من التدبير. كما تم اقتراح مشروع قانون متعلق بوضع تدبير نشيط للمحفظة العمومية التابعة للدولة، يتضمن المبادئ والأساليب الضرورية من أجل تأطير وتنظيم الوظائف الأساسية المتعلقة بالتدبير النشيط.

- **مسؤول البرنامج:**

السيد الكاتب العام لوزارة الاقتصاد والمالية.

- **المتدخلون في القيادة:**

مديرية الميزانية، مديرية الخزينة والمالية الخارجية، مديرية الدراسات والتوقعات المالية ومديرية المنشآت العامة والخوصصة .

- **أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج:**

الهدف 1 : تحسين تبني مقاربة الأداء من طرف المدبرين

المؤشر1.1: معدل توثيق المؤشرات

يروم هذا المؤشر قياس مدى توثيق المؤشرات المتضمنة في مشاريع نجاعة أداء القطاعات الوزارية .

يتيح هذا المؤشر معرفة مدى التزام القطاعات الوزارية بملء مؤشراتها بالنظر للجهود المبذولة من طرف مديرية الميزانية، من حيث المساعدة التقنية و المواكبة وتنظيم دورات تكوينية لفائدة القطاعات الوزارية، وذلك بغية الاستجابة لرهانات القانون التنظيمي لقانون المالية، لاسيما الجانب المتعلق بتحسين نجاعة أداء التدبير الميزانياتي. حيث تظل مسألة توثيق المؤشرات أحد أولويات مديرية الميزانية، كونها تنبني على تعهد تكريس مفهوم نجاعة الأداء على مستوى القطاعات الوزارية .

بالنسبة لمشروع قانون مالية سنة 2017، سيتم قياس هذا المؤشر بالنسبة للقطاعات الوزارية المنخرطة في المرحلة التجريبية الرابعة والتي أعدت مشاريع نجاعة أدائها.

الوحدة	2015 الإنجاز	*2016 قانون المالية	**2017 مشروع قانون المالية	***2018 التوقع	***2019 التوقع	القيمة المستهدفة	السنة المرجعية
%	----	80	85	90	95	100	2020

(*): تخص إنجازات سنة 2016 القطاعات الوزارية الخمسة عشر المنخرطة في المرحلة التجريبية الثالثة والتي أعدت مشاريع نجاعة أدائها.

(**): توقع يهم القطاعات الوزارية المعنية بإعداد مشاريع نجاعة الأداء من بين الاثنين و أربعين (42) قطاعا وزاريا المنخرطين في المرحلة التجريبية؛

(***): توقعات تهم كافة الاثنين و أربعين (42) قطاعا وزاريا.

توضيحات منهجية:

نمط الاحتساب:
يتم احتساب معدل توثيق المؤشرات على أساس مجموع المؤشرات المضمنة في مشاريع نجاعة أداء القطاعات الوزارية باستثناء تلك التي في طور الإنشاء (en cours de construction). ويعتبر كل مؤشر موثقا عندما يقدم بشكل دقيق إنجازات السنة n، بالنسبة لمشروع قانون مالية n+1، التوقعات بالنسبة للسنوات n+2 و n+3، وكذلك القيمة المستهدفة.

مدة القياس: سنوية

تاريخ تسليم المؤشر: : شهر يناير[4]

مصادر المعطيات:
في انتظار إطلاق نظام البرمجة الميزانية الجديد " e-budget 2"، سيتم قياس هذا المؤشر من خلال فرز يدوي للمؤشرات المضمنة في مشاريع نجاعة أداء القطاعات الوزارية.

حدود ونقاط ضعف المؤشر:
يجب أن يتم الدفع بمعدل توثيق المؤشرات نحو الارتفاع . مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن توافر بعض المؤشرات يأتي بعد إعداد مشاريع نجاعة أداء القطاعات الوزارية، مع الإشارة إلى عدم إمكانية توثيق المؤشرات المنشأة حديثا.

تعليق:
يمكن تحسين توثيق هذا المؤشر من خلال وضع نظام معلوماتي يسمح بالتوفر و تتبع المعلومات المتعلقة بنجاعة الأداء.

الهدف 2 : تحسين و تحديث آليات تمويل الخزينة

المؤشر 1.2 : متوسط معدل تغطية إصدارات سندات الخزينة بعروض المستثمرين

تغطى الاحتياجات التمويلية للخزينة أساسا عن طريق تعبئة موارد مالية في السوق الداخلية. لهذا الغرض، تنظم مديرية الخزينة والمالية الخارجية، كل يوم ثلاثاء، حصص المزادات تستقبل خلالها عروض المستثمرين عبر البنوك وسطاء قيم الخزينة، وتتم تعبئة الموارد المالية اللازمة لتغطية احتياجات الخزينة.

ويمكن مؤشر متوسط معدل تغطية إصدارات سندات الخزينة بعروض المستثمرين من تقييم درجة تأمين تمويل الخزينة في السوق الداخلية. ولتحقيق ذلك، تعمل مديرية الخزينة بشكل مستمر، بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين في السوق، على إدخال الإصلاحات والتدابير اللازمة لتحديث هذه السوق وتعزيز سيولتها وعمقها مما سوف ينعكس ايجابا في نهاية المطاف على تكلفة تمويل الدولة، وكذلك على تكلفة تمويل باقي المتدخلين العموميين والخواص في السوق حيث تعد أسعار فوائد سندات الخزينة مرجعا أساسيا بالنسبة إليهم.

[1] تجدر الإشارة الى إمكانية تسليم هذا المؤشر مسبقا بمجرد تفعيل نظام البرمجة الميزانياتية الجديد.

الوحدة	2015 الإنجاز	2016 قانون المالية	2017 مشروع قانون المالية	2018 التوقع	2019 التوقع	القيمة المستهدفة	السنة المرجعية
متوسط معدل تغطية إصدارات سندات الخزينة بعروض المستثمرين	411%	يفوق 200%	يفوق 200%	يفوق 200%	يفوق 200%	يفوق 200%	2019

توضيحات منهجية:

يساوي متوسط معدل تغطية إصدارات سندات الخزينة بعروض المستثمرين النسبة بين الحجم الاجمالي السنوي لعروض المستثمرين والحجم الاجمالي لإصدارات الخزينة لنفس السنة. وتقدر مديرية الخزينة أن عتبة 200% مرضية، بالنسبة لهذا المؤشر، في الظروف الحالية للسوق.

مصادر المعطيات:

- النظام الإلكتروني للمزادات؛
- النظام المعلوماتي المدمج لتسيير الدين والخزينة العمومية التابع لوزارة الاقتصاد والمالية.

تعليق:

بلغ متوسط معدل تغطية إصدارات سندات الخزينة بعروض المستثمرين 411% ويعني ذلك أن طلب العروض المقدمة من طرف المستثمرين خلال كل حصة مزاد تفوق في المتوسط 4 مرات المبلغ المصدر.

المؤشر 2.2 : درجة اقتراب بنية محفظة دين الخزينة من بنية المحفظة المرجعية خاصة من حيث: أ) حصة الدين الداخلي والخارجي، ب) المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد دين الخزينة

إن الأهداف الأساسية لاستراتيجية تدبير الدين العمومي المغربي هو ضمان تمويل مستقر ودائم لخزينة الدولة من شأنه تغطية جميع احتياجاتها المالية، مع التخفيف، على المديين المتوسط والبعيد، من تكلفة الدين والحد من المخاطر المالية المرتبطة به مع المساهمة في تطوير سوق سندات الخزينة.

وللتأكد من أن استراتيجية التمويل المعتمدة والوسائل المتخذة في إطار تدبيرالدين، تساهم في تحقيق الأهداف المحددة أعلاه خاصة تلك المتعلقة بالتخفيف من تكلفة الدين والتحكم في المخاطر، تعتمد مديرية الخزينة والمالية الخارجية على مؤشرات "مقياسية" تمثل بنية المحفظة المرجعية والتي تتميز بكونها البنية المثلى فيما يتعلق بالتكلفة والمخاطر.

ويمكن تقديم أهم المؤشرات المعتمدة في هذا الإطار كما يلي:

المؤشر1: بنية الدين (الداخلي والخارجي) لمحفظة الخزينة:

مؤشر فرعي 1.1:حصة الدين الداخلي في محفظة دين الخزينة.

مؤشر فرعي 2.1 حصة الدين الخارجي في محفظة دين الخزينة.

المؤشر 2: متوسط عمر دين الخزينة.

الوحدة	2015 الإنجاز	2016 قانون المالية	2017 مشروع قانون المالية	2018 التوقع	2019 التوقع	القيمة المستهدفة	السنة المرجعية
حصة الدين الداخلي في محفظة دين الخزينة	77,6%	70% - 80%	70% - 80%	70% - 80%	70% - 80%	70% - 80%	2019
حصة الدين الخارجي في محفظة دين الخزينة	22,4%	20% - 30%	20% - 30%	20% - 30%	20% - 30%	20% - 30%	2019
المدة الزمنية المتبقية لسداد دين الخزينة	6,8 سنة	ما بين 6 و 7 سنوات	ما بين 5,5 و 6,5 سنة	ما بين 5,5 و 6,5 سنة	ما بين 5,5 و 6,5 سنة	ما بين 5,5 و 6,5 سنة	2019

توضيحات منهجية:

يتم احتساب المؤشر الفرعي 1.1. بقسمة حجم الدين الداخلي للخزينة المسجل نهاية السنة على الحجم الاجمالي لدين الخزينة المحتسب في نهاية نفس السنة.

يتم احتساب المؤشر الفرعي 2.1. بقسمة نسبة حجم الدين الخارجي للخزينة المسجل نهاية السنة على الحجم الاجمالي لدين الخزينة المحتسب في نهاية نفس السنة.

يساوي المؤشر 2 متوسط المدد الزمنية المتبقية لسداد الدين الداخلي والدين الخارجي للخزينة مرجحة بحجم كل من هذين الدينين المحتسب في نهاية نفس السنة.

مصادر المعطيات:

البرنامج المعلوماتي المدمج لتسيير الدين والخزينة العمومية لوزارة الاقتصاد والمالية.

تعليق:

بلغت المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد دين الخزينة 6 سنوات و 10 أشهر في متم سنة 2015، متجاوزة بذلك المدة الهدف والتي تتراوح ما بين 5,5 و 6,5 سنوات.

و يعزى هذا التطور بالأساس الى ارتفاع المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد الدين الداخلي بما يقارب 5 أشهر مقارنة بمستواها المسجل في متم سنة 2014. ان الارتفاع المتعمد المسجل في هذا المؤشر يدخل في إطار استراتيجية تدبير الدين المتبعة من طرف الوزارة و المذكورة أعلاه والتي تم وضعها في ظروف تميزت ب:

- تغير في استراتيجية الاستثمار للمتدخلين في السوق المحلي والتي اتسمت بتمركز طلباتهم على سندات الخزينة ذات الآجال المتوسطة والطويلة؛
- انخفاض مهم لأسعار الفائدة خلال السنتين الأخيرتين والذي ناهز 140 نقطة أساس في المتوسط بالنسبة لجميع المدد وذلك نتيجة لانخفاض الحاجيات التمويلية للخزينة و كذا تحسن الرؤية لدى المستثمرين بفضل سياسة تعزيز المالية العمومية المتبعة من طرف الحكومة والهادفة الى التحكم في عجز الميزانية عبر ترشيد النفقات والرفع من الموارد.

المؤشر 3.2: المتوسط السنوي للرصيد اليومي للحساب الجاري للخزينة لدى بنك المغرب

المؤشر 4.2: سعر الفائدة المتوسط لعمليات التوظيف في السوق القائمة ما بين البنوك

المؤشر 5.2: سعر الفائدة المتوسط لعمليات التوظيف عن طريق الاستحفاظ

من أجل الوفاء بالالتزامات المالية للدولة في كل الأوقات، تحرص مديرية الخزينة على أن يتوفر الحساب الجاري للخزينة المفتوح لدى بنك المغرب في نهاية كل يوم على رصيد دائن.

منذ دخول الاتفاقية الموقعة بين وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب المتعلقة بعمليات الخزينة في السوق النقدية حيز التنفيذ بتاريخ 29 يوليوز 2009، شرع بنك المغرب في أداء فوائد لصالح الخزينة على موجودات الحساب الجاري للخزينة في حدود 3 مليار درهم في حين لا تؤدى أية فوائد على الفائض الذي يفوق هذا السقف .

هكذا وبهدف الحفاظ على رصيد دائن للحساب الجاري للخزينة في مستوى أقل من السقف الذي يدفع بنك المغرب فوائد عنه، أي 3 مليار درهم، تلجأ مديرية الخزينة يوميا إلى عمليات التدبير النشيط للخزينة العمومية إما من أجل الاقتراض في السوق القائمة بين البنوك لمدة 24 ساعة أو توظيف فائض الخزينة العمومية في السوق القائمة بين البنوك أو عن طريق الاستحفاظ لمدة تتراوح بين يوم واحد و7 أيام.

الوحدة	2015 الإنجاز	2016 قانون المالية	2017 مشروع قانون المالية	2018 التوقع	2019 التوقع	القيمة المستهدفة	السنة المرجعية
المتوسط السنوي للحساب الجاري للخزينة المحقق في متم كل يوم لدى بنك المغرب	3,0 مليار درهم	أقل أو يساوي 3 مليار درهم	أقل أو يساوي 3 مليار درهم	أقل أو يساوي 3 مليار درهم	أقل أو يساوي 3 مليار درهم	أقل أو يساوي 3 مليار درهم	2019
المتوسط السنوي لأسعار الفائدة الخاصة بعمليات التوظيف في السوق القائمة ما بين البنوك المنجزة من طرف الخزينة	سعر الفائدة اليومي المتوسط المرجح المتداول في السوق القائمة ما بين البنوك 3 نقطة +3 أساس	سعر الفائدة اليومي المتوسط المرجح المتداول في السوق القائمة ما بين البنوك	سعر الفائدة اليومي المتوسط المرجح المتداول في السوق القائمة ما بين البنوك	سعر الفائدة اليومي المتوسط المرجح المتداول في السوق القائمة ما بين البنوك	سعر الفائدة اليومي المتوسط المرجح المتداول في السوق القائمة ما بين البنوك	سعر الفائدة اليومي المتوسط المرجح المتداول في السوق القائمة ما بين البنوك	2019
المتوسط السنوي لأسعار الفائدة الخاصة بعمليات التوظيف عن طريق الاستحفاظ المنجزة من طرف الخزينة	سعر الفائدة المرجعي في سوق الاستحفاظ - 3 نقطة أساس	سعر الفائدة المرجعي في سوق الاستحفاظ	سعر الفائدة المرجعي في سوق الاستحفاظ	سعر الفائدة المرجعي في سوق الاستحفاظ	سعر الفائدة المرجعي في سوق الاستحفاظ	سعر الفائدة المرجعي في سوق الاستحفاظ	2019

توضيحات منهجية:

1. يساوي **المؤشر الاول** متوسط الرصيد اليومي للحساب الجاري للخزينة المحقق في متم كل يوم لدى بنك المغرب خلال سنة كاملة.

2. يمثل **المؤشر الثاني** المتوسط السنوي لسعر الفائدة اليومي المرجح المحصل عليه عن طريق عمليات التوظيف المنجزة مع البنوك في السوق القائمة بين البنوك. وتتم مقارنة سعر الفائدة المحتسب مع المتوسط السنوي لأسعار الفائدة المرجحة اليومية المنشورة من قبل بنك المغرب.

3. يساوي **المؤشر الثالث** متوسط سعر الفائدة المرجح لعمليات التوظيف عن طريق الاستحفاظ المنجزة من طرف مديرية الخزينة لمدة تتراوح ما بين يوم واحد و7 أيام عمل. وتتم مقارنة السعر المحصل عليه مع المتوسط السنوي لأسعار الفائدة المرجعية اليومية لعمليات الاستحفاظ لمدة يوم واحد و 7 أيام المنشورة من قبل بنك المغرب.

بالنسبة للمؤشرين الثاني والثالث، يتم ابراز الفارق بين السعر المحتسب و"سعر الفائدة المرجعي للسوق" لتسهيل قراءة وفهم هذين المؤشرين

مصادر المعطيات:

- الرصيد اليومي للحساب الجاري للخزينة المرسل من قبل بنك المغرب.
- سعر الفائدة اليومي المتوسط المرجح المتداول في السوق القائمة بين البنوك المنشور من قبل بنك المغرب.
- سعر الفائدة المرجعي اليومي لعمليات الاستحفاظ لمدة يوم واحد و7 أيام المنشور من قبل بنك المغرب.
- معطيات عمليات التوظيف المنجزة من طرف وزارة الاقتصاد والمالية والمتوفرة عبر النظام الالكتروني للمزادات : نوعية عمليات التوظيف، المبالغ الموظفة، متوسط سعر الفائدة اليومي المرجح، مدة عمليات التوظيف.

تعليق:

- من المؤكد أن المؤشر الاول والذي يمثل المتوسط السنوي للرصيد اليومي للحساب الجاري للخزينة يتأثر بتدخلات مديرية الخزينة عبر عمليات التدبير النشيط للخزينة العمومية. لكن هذا المؤشر يتأثر أيضا بعاملين خارجيين اثنين هما:
  - وضعية السيولة البنكية التي قد تمنع مديرية الخزينة من توظيف اجمالي المبلغ المعلن عنه للتوظيف؛ و
  - تحسن رصيد الحساب الجاري للخزينة في نهاية اليوم نتيجة تحقيق (أو عدم تحقيق) تدفقات مالية غير متوقعة (متوقعة).

وخلال سنة 2015، بلغ عدد عمليات التوظيف المنجزة من مديرية الخزينة والمالية الخارجية حوالي 354 عملية (بكل أنواعها) كما بلغ الحجم الجاري الموظف 5,1 مليار درهم مقابل 13 مليار درهم سنة 2014.

وقد تم بفضل المجهودات المهمة التي بذلتها مديرية الخزينة خلال سنة 2015، الحفاظ على رصيد الحساب الجاري للخزينة في نفس المستوى الرصيد الهدف المعلن عنه وهو 3 مليار درهم كمتوسط سنوي.

- أما بالنسبة للمؤشرين الثاني والثالث، فغالبا ما تكون أسعار الفائدة المرجعية للسوق أكبر من تلك المقترحة على مديرية الخزينة في اطار عمليات التوظيف ويرجع ذلك لكون وزارة الاقتصاد والمالية يقتصر تعاملها، في إطار تدبيرها لمخاطر السوق، مع أهم وأكبر البنوك المتواجدة في السوق المالية المغربية والتي تحظى في الغالب بمستويات تفضيلية لأسعار الفائدة مقارنة بالبنوك الأخرى في حين أن أسعار الفائدة المرجعية تترجم نشاط جميع البنوك بما فيها البنوك الأقل أهمية.

الهدف 3 : الإطار الماكرو اقتصادي وتتبع الظرفية

المؤشر1.3 : الفرق في التوقعات

الوحدة	2015 الإنجاز	2016 قانون المالية	2017 مشروع قانون المالية	2018 التوقع	2019 التوقع	القيمة المستهدفة	السنة المرجعية
%	0,5	0,5	0,4	0,3	0,2	0,2	2019

توضيحات منهجية:

تولي مديرية الدراسات والتوقعات المالية أهمية خاصة لإعداد الإطار الماكرو اقتصادي للمدى القصير والمتوسط، كما تعد دراسات معمقة حول المسار الحالي والمستقبلي للاقتصاد الوطني. ويهدف إعداد الإطار الماكرو اقتصادي إلى إجراء دراسة استباقية للظروف التي سيجري خلالها تنفيذ القانون المالي، وإعداد التوقعات الاقتصادية والمالية وتحيينها وذلك على أساس تطور مختلف مكونات الاقتصاد وكذا تبيان هامش التحرك وكذا الإكراهات المترتبة عن كل ذلك بالنسبة للتدخلات العمومية.

كما تقوم الوزارة بإعداد التوقعات للمدى المتوسط اللازمة لوضع إطار النفقات على المدى المتوسط. وهذا الأخير هو عبارة عن مجموعة متجانسة من الأهداف الاستراتيجية وبرامج النفقات العمومية التي تحدد الإطار الذي من خلاله ستعمل الوزارات المتدخلة ميدانيا على اتخاذ القرارات التي تهم توزيع وتوظيف مواردها.

مصادر المعطيات :

مختلف شركاء مديرية الدراسات والتوقعات المالية (مديريات الوزارة، باقي القطاعات الوزارية، الهيئات الدولية والوطنية...).

الهدف 4 : المساهمة في تقييم السياسات العمومية

المؤشر1.4: عدد الدراسات المنجزة

الوحدة	2015 الإنجاز	2016 قانون المالية	2017 مشروع قانون المالية	2018 التوقع	2019 التوقع	القيمة المستهدفة	السنة المرجعية
عدد الدراسات	20	25	26	27	28	28	2019

توضيحات منهجية:

تقوم مديرية الدراسات والتوقعات المالية، انطلاقا من الاختصاصات المسندة لها، بإنجاز العديد من الدراسات حول إشكاليات اقتصادية ومالية واجتماعية. إضافة إلى ذلك، فهي تتكلف، داخل وزارة الاقتصاد والمالية، بتتبع وتقييم آثار السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات القطاعية. وتستخدم، لهذا الغرض، آليات متنوعة للنمذجة وتقييم الآثار وكذا نماذج قطاعية للاجابة على إشكاليات محددة.

مصادر المعطيات :

مختلف شركاء مديرية الدراسات والتوقعات المالية (مديريات الوزارة، باقي القطاعات الوزارية، الهيئات الوطنية والدولية...).

تعليق :

تعمل مديرية الدراسات والتوقعات المالية، كل سنة، على برمجة مجموعة من الدراسات التي تساهم في تنوير وزير الاقتصاد والمالية في مجال السياسة المالية والاقتصادية والاجتماعية. كما تساهم المديرية في تقييم آثار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية وكذا السياسات القطاعية والمشاريع الكبرى على الاقتصاد الوطني. وتعمل المديرية على نشر بعض هذه الدراسات على نحو يساهم في إغناء النقاش العمومي حول مجموعة من القضايا الراهنة. ويضم التقرير السنوي لأنشطة المديرية مختلف هذه الدراسات.

الهدف 5 : دراسة النمو والتشغيل والتنافسية

المؤشر1.5: عدد الدراسات المنجزة

الوحدة	2015 الإنجاز	2016 قانون المالية	2017 مشروع قانون المالية	2018 التوقع	2019 التوقع	القيمة المستهدفة	السنة المرجعية
عدد الدراسات	11	13	15	16	18	18	2019

توضيحات منهجية:

تعمل مديرية الدراسات والتوقعات المالية على إنجاز العديد من الدراسات التي تمكن من تنوير مسار السياسة الاقتصادية وتتبع التحولات التي يعرفها النسيج الاقتصادي الوطني. ففي ظل محيط تطبعه العديد من التساؤلات حول النماذج التي تمكن من ضمان النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل، تقوم المديرية بإعداد دراسات ترمي إلى تحقيق غاية مزدوجة : إلقاء المزيد من الضوء على خلفيات نموذج

نمو الاقتصاد الوطني وكذا التأكيد على الإجراءات التي يجب اتخاذها بهدف ضمان استقرار واستمرارية دائمة لنموذجنا الاقتصادي خلال العشريات القادمة. وفي هذا الإطار، تتم معالجة مجموعة من المواضيع المتعلقة على العموم بإمكانيات ودورة النمو، وتوجهات الإنتاج، والدور المحرك للاستهلاك، وفعالية الاستثمار، وتأثير كل ذلك على التوازنات الأساسية خصوصا الميزان التجاري وسوق الشغل.

كما تعمل المديرية على تتبع التنافسية عبر مجموعة من المؤشرات والتحاليل الدقيقة للتموقع التنافسي للمغرب على المستوى الإجمالي والقطاعي.

مصادر المعطيات :

مختلف شركاء مديرية الدراسات والتوقعات المالية (مديريات الوزارة، باقي القطاعات الوزارية، الهيئات الوطنية والدولية...).

تعليق :

تعمل مديرية الدراسات والتوقعات المالية، كل سنة، على برمجة مجموعة من الدراسات التي تساهم في تنوير وزير الاقتصاد والمالية في مجال السياسة المالية والاقتصادية والاجتماعية. كما تساهم المديرية في تقييم آثار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية وكذا السياسات القطاعية والمشاريع الكبرى على الاقتصاد الوطني. وتعمل المديرية على نشر بعض هذه الدراسات على نحو يساهم في إغناء النقاش العمومي حول مجموعة من القضايا الراهنة. ويضم التقرير السنوي لأنشطة المديرية مختلف هذه الدراسات.

الهدف 6 : مواصلة دينامية مواكبة المؤسسات والمقاولات العمومية

المؤشر1.6: معدل تقييم عقود البرامج

الوحدة	2015 الإنجاز	2016 قانون المالية	2017 مشروع قانون المالية	2018 التوقع	2019 التوقع	القيمة المستهدفة	السنة المرجعية
%	100	100	100	100	100	100	2018

توضيحات منهجية:

معدل تقييم عقود البرامج=

$$\frac{\text{عدد تقارير التقييم}}{\text{مجموع عقود البرامج القائمة}} \times 100$$

لحساب هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار إلا العقود المبرمة في 31 دجنبر.

مصادر المعطيات:

- التقرير حول المؤسسات والمقاولات العمومية (المرفق لقانون المالية)؛
- التقرير العام حول المقاربة.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

الحدود الرئيسية لهذا المؤشر تتمثل في أن محفظة المؤسسات والمقاولات العمومية المتوفرة على عقود البرنامج ضئيلة نسبيا بالمقارنة مع حجم المحفظة العامة. ويبرر اختيار هذا المؤشر ، على الرغم من هذه الحدود، بأن المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية بالأمر لها وزن كبير في مؤشرات القطاع.

تعليق:

يرتبط تطور النسبة، المذكورة أعلاه، أكثر إلى المقام الذي يرتبط تطوره بالتعميم التدريجي للعلاقات التعاقدية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية.

المؤشر2.6: معدل انجاز الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية

الوحدة	2015 الإنجاز	2016 قانون المالية	2017 مشروع قانون المالية	2018 التوقع	2019 التوقع	القيمة المستهدفة	السنة المرجعية
%	94	95	96	97	98	100	2020

توضيحات منهجية:

معدل إنجاز الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية=

$$\frac{\text{الموارد المنجزة}}{\text{توقعات قانون المالية}} \times 100$$

تتكون الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية من الأرباح المتأتية من الشركات المساهمة وحصص الأرباح المتأتية من المؤسسات العمومية والاتاوة على احتلال الأملاك المخزنية وكذلك إتاوات من نوع آخر.

مصادر المعطيات:

التقرير حول المؤسسات والمقاولات العمومية (المرفق لقانون المالية).

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

الحدود الرئيسية لهذا المؤشر تتمثل في أن حجم محفظة المؤسسات والمقاولات العمومية التي تساهم في الميزانية العامة للدولة ضئيل نسبيا بالمقارنة مع حجم المحفظة العامة.

ويبرر اختيار هذا المؤشر، على الرغم من هذه الحدود، بأن المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية بالأمر لها وزن كبير في مؤشرات القطاع، علاوة على ذلك أهمية دفوعاتها في مداخيل الميزانية العامة للدولة.

تقديم المشاريع/ أو العمليات المرتبطة ببرنامج
" السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية "

يشمل برنامج "السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية" على المشاريع / أو العمليات التالية :

دعم السياسة الميزانياتية

إن القانون التنظيمي 13-130 لقانون المالية الذي دخل حيز التنفيذ اعتبارا من فاتح يناير 2016 سيتم تنفيذه على مدى خمس سنوات وفقا لجدول زمني تدريجي. ولهذه الغاية، تنكب مديرية الميزانية على إعادة تصميم النظام المعلوماتي الخاص بالبرمجة الميزانياتية(e-budget) ، تماشيا مع المقتضيات الجديدة التي أدخلها القانون التنظيمي لقانون المالية، وتيسير استخدامه على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات.

وعليه، تقوم مديرية الميزانية بتطوير نظام معلوماتي جديد "e-budget 2 " حيث سيمكن من جهة، من تسريع معالجة المعلومات والمواءمة مع المعايير الدولية في مجال الأمن المعلوماتي، ومن جهة أخرى إعداد وثائق ميزانياتية جديدة (مشروع نجاعة الأداء وتقرير نجاعة الأداء) وإعداد وتتبع البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات، إعداد مشروع قانون المالية، وتطوير نظم تدبير المناصب المالية فضلا عن تغطية ميزانيات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري .

ويستند تصميم النظام الجديد «e-budget 2» على نهج متكرر وعلى مراحل متتالية. تجدر الإشارة إلى أن المرحلة الأولى في طور التجريب بينما ستهم المرحلة الثانية المحاور التالية: جداول مناصب العمل، تتبع التعديلات على مشاريع قوانين المالية من طرف وزارة الاقتصاد والمالية وغرفتي البرلمان، وكذلك ميزانيات المؤسسات العمومية المستفيدة من إعانات الدولة .

وسيتم اختتام مسلسل تطوير النظام الجديد بالمقتضيات المتعلقة بقانون التصفية لقانون المالية التي ستدخل حيز التنفيذ سنة 2020. إلى ذلك، يجدر الذكر أن هذه المنظومة تتطلب وضع التجهيزات التي تعتبر البنية التحتية الضرورية لاستعماله.

من جهة أخرى ، حتى يتأتى العمل بنظام المعلومات الجغرافية المعروف بخريطة مشاريع التنمية (SIG)-CDM، أضحى من الضروري التوفر على نظام عملي لتزويده بالمعطيات يسمح بتدبير مسار التمويلات المعبأة، إذ سيمكن هذا النظام من دعم عملية التتبع الدقيق لمسار المشاريع العمومية الممولة عن طريق تمويلات خارجية، بدءا من إحالة الطلب على الجهة المانحة إلى غاية نهاية التمويل ، وهي عملية تستغرق تحديد المشروع المراد تمويله، والجهة المانحة، وتقييم المشروع، والتفاوض حول اتفاقية التمويل وتوقيعها وتنفيذها.

تنظيم القطاع المالي وتسيير الخزينة

إن نظام السوق الثانوية لسندات الخزينة المستعمل حالياً من طرف مديرية الخزينة والمالية الخارجية لم يعد يلبي حاجيات مستعمليه سواءً من حيث تدبير أو معالجة معطيات هذا السوق، إذ أن تطور نظم المعلومات المستعملة من طرف MAROCLEAR ومديرية الخزينة وكذا تنوع المصادر جعلا من هذا النظام نظام متجاوز عنه لأنه لا يمكن من تدبير سوى جزء محدود من المعطيات.

بالإضافة الى ذلك، فالشروع الرسمي بإشهار أثمان سندات الخزينة عبر منصة التداول الإلكتروني EBond Maroc، والتي أعطى السيد الوزير انطلاقتها يوم 12 يناير 2015، وتفعيل العمل بالاتفاقية

الجديدة التي تؤطر علاقة مديرية الخزينة مع البنوك وسطاء قيم الخزينة في 12 أكتوبر 2015 استوجبا من مدبري الدين تقييم يومي لنشاط البنوك وسطاء قيم الخزينة في السوق الثانوية ومراقبة مدى احترامهم لبنود هذه الاتفاقية.

وبذلك، أصبح من اللازم تعويض هذا النظام بآخر جديد لتدبير ومعالجة جميع المعطيات المتوفرة ولتمكين مديرية الخزينة من الأدوات اللازمة لمراقبة أمثل للسوق.

حيث سيتم إحداث نظام معلوماتي لتدبير واستغلال البيانات المتعلقة بمعطيات الانشطة السالفة الذكر، وذلك على مدى أربعة مراحل :

- تحديد البيانات وتعريف متطلبات المستخدمين؛
- إنجاز دفتر التحملات المتعلق بالنظام الجديد ؛
- إنجاز أشغال البرمجة المعلوماتية للنظام المذكور؛
- اختبار وظائف النظام وتدريب المستعملين على استخدامه.

دعم اتخاذ القرار في مجال السياسة الاقتصادية والمالية

خلال سنة 2017، ووفقا لاختصاصاتها، ستعمل مديرية الدراسات والتوقعات المالية على إعداد وتحيين الإطار الماكرواقتصادي للمدى القصير والمتوسط، مع مراعاة تغيرات الظرفية الوطنية والدولية والتحولات الهيكلية للاقتصاد الوطني .

كما ستواصل المديرية تعميق تحليل إشكالية النمو والتشغيل والتنافسية عبر إنجاز دراسات حول محددات النمو من منظوري العرض والطلب. كما ستتم معالجة إشكالية التنافسية في بعديها القطاعي والمجالي، وكذا إشكالية التشغيل في علاقته مع النمو. وستولي عناية خاصة لدراسة المكون غير المادي للنمو الاقتصادي من حيث الرأسمال البشري واستدامة النمو الاقتصادي وجودة المؤسسات.

وستواصل المديرية كذلك تحليل الظرفية الاقتصادية والمالية على الصعيدين الوطني والدولي، وكذا دراسة القضايا المرتبطة بتنافسية وجاذبية الاقتصاد الوطني، وتموضع بلادنا على المستوى الجهوي والدولي.

وستعمل المديرية ، بالإضافة إلى ذلك، على إغناء مساهمتها في النقاش حول تقييم السياسات العمومية عبر تتبع عقود البرامج والمشاريع القطاعية الكبرى والآفاق المستقبلية لتطور بعض القطاعات الاستراتيجية كالصناعة والفلاحة والطاقة...وكذا تحليل السياسات الاقتصادية والمالية المرتبطة بمديونية الاقتصاد والادخار...

وبالإضافة إلى تتبع مقاربة النوع الاجتماعي من منظور الميزانية، ستساهم المديرية في تقييم السياسات الاجتماعية، خصوصا تلك المرتبطة بالفقر والهشاشة والفوارق الاجتماعية (اعتمادا على معطيات البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر المغربية لسنة 2014)، وكذا السياسات العمومية في مجالات التعليم والتكوين المهني والصحة والرعاية الاجتماعية.

وستعمل مديرية الدراسات والتوقعات المالية كذلك على مواصلة تحديث آلياتها الخاصة بالنمذجة من أجل التوقعات ودراسة الآثار، وعلى تدعيم نظام المعلومات وتطوير التعاون.

تسيير محفظة الدولة ومراقبة المقاولات العمومية

قامت مديرية المنشآت العامة والخوصصة، خلال سنة 2015، بإعطاء الانطلاقة لإنجاز دراسة حول المخطط المديري للتكوين لمدة 3 سنوات، نتج عنها المخطط التكوين الثلاثي 2016- 2018 بكلفة تقدر ب 1.56 مليون درهم لسنة 2017. ويرتكز التكوين لسنة 2017 على عدة عمليات نذكر منها: استراتيجية المؤسسات وتدبير المخاطر، المحاسبة، التحليل المالي، تقييم المؤسسات ومالية الصفقات العمومية، الموارد البشرية، اجراءات وتقنيات التواصل...

كما تقوم المديرية بتحديد برنامج تقديري للدراسات العامة نظرا لضرورة تقديم كل سنة، لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية الخاضعة للتدقيق، لموافقة رئيس الحكومة. حيث يقدر مشروع الدراسات العامة لسنة 2017ب 3 مليون درهم وسيهم 4 عمليات تدقيق.

أما فيما يخص النظام المعلوماتي، فيقدر المبلغ المرصود خلال سنة 2017 : 5,5 مليون درهم وسيهم عدة مشاريع: صيانة النظام "*مسار- المساعدة على اتخاذ القرار*"، إرساء حل معلوماتي لنسخ المعطيات الحساسة في حواسيب المسؤولين...

جدول 7: ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب المشروع أو العملية المتعلقة ببرنامج *" السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية " (بمليون درهم)*

المشروع أو العملية	الميزانية العامة
دعم السياسة الميزانياتية	7,35
تنظيم القطاع المالي وتسيير الخزينة	5,45
دعم اتخاذ القرار في مجال السياسة الاقتصادية والمالية	2,85
تسيير محفظة الدولة ومراقبة المقاولات العمومية	8,89
المجموع	**24,54**

برنامج "تبسيط تأمين المبادلات وحماية المستهلك"

- **ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة:**

انخرطت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة منذ عدة سنوات في مجموعة من أوراش الإصلاح بغية مواكبة تطورات السياقين الوطني والعالمي وأداء المهام المنوطة بها بشكل فعال.

هكذا، ومع نهاية تنفيذ مخططها الإستراتيجي2011-2015، وبالنظر للنتائج الجد مشجعة التي سجلت في هذا الإطار، باشرت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة العمل على وضع استراتيجية جديدة لأفق 2021، مستفيدة في ذلك من التجربة المكتسبة خلال الخمس سنوات الماضية في مجال التدبير الاستراتيجي.

وسيتم تصميم المخطط الاستراتيجي الجديد على اساس تشخيص شامل لأداء الإدارة يأخذ بعين الاعتبار المحيط الداخلي للإدارة والسياقين الوطني والدولي، فضلا عن الممارسات الجيدة في المجال الجمركي. كما سيتم ضمان مواءمته مع سياسات الحكومة دون إغفال ادماج الالتزامات الدولية فى مجال الجمارك، ولا سيما تلك المبرمة في إطار المنظمة العالمية للجمارك.

- **مسؤول البرنامج**

السيد المدير العام لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة.

- **المتدخلون في القيادة**

المدراء المركزيون
المدراء الجهويون
رؤساء الأقسام
رؤساء المشاريع

- **أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:**

الهدف 1 : تبسيط المساطر بغية تسهيل المبادلات

المؤشر1.1: مدة الاستخلاص الجمركي دون احتساب مدة تدخل أجهزة المراقبة الأخرى

الوحدة	2015 الإنجاز	2016 قانون المالية	2017 مشروع قانون المالية	2018 التوقع	2019 التوقع	القيمة المستهدفة	السنة المرجعية
الساعة	9,29	8,30	7,30	6,30	6	5	2020

توضيحات منهجية:

مدة الاستخلاص الجمركي دون احتساب مدة تدخل أجهزة المراقبة الأخرى هو الفرق بين تاريخ إيداع التصريح المفصل للبضائع وتاريخ قبول منح شهادة رفع اليد بالنسبة للسلع التي لا تتطلب تدخل أجهزة المراقبة الأخرى (المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، مديرية مراقبة الجودة،..).

مصادر المعطيات:

يتم الحصول على هذه المعطيات من النظام المعلوماتي لرصد المؤشرات الخاصة بالجمارك "SIID".

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار إلا التصاريح المفصلة التي لا تستوجب تراخيص أجهزة المراقبة الأخرى.

يمكن لهذه المدة أن تتأثر بالإجراءات المنوطة بالفاعل الاقتصادي المعني بالأمر (لتكون أطول).

تعليق:

تقليص مدة الاستخلاص الجمركي دون احتساب مدة تدخل أجهزة المراقبة الأخرى يدل على المجهود المبذول من طرف الإدارة من أجل تبسيط المساطر الجمركية وبالتالي التأثير إيجابا على تنافسية المقاولات المعنية.

الهدف 2 : ضمان الظروف الملائمة للمنافسة المشروعة

المؤشر1.2: المداخيل الإضافية الناتجة عن المراقبة الجمركية

الوحدة	2015 الإنجاز	2016 قانون المالية	2017 مشروع قانون المالية	2018 التوقع	2019 التوقع	القيمة المستهدفة	السنة المرجعية
مليار درهم	2,7	3,7	4	4,3	4,7	4,7	2019

توضيحات منهجية:

المداخيل الإضافية نتيجة المراقبة الجمركية هي المبلغ الإجمالي للرسوم والضرائب الإضافية المستخلصة في إطار المراقبة الجمركية (المراقبة الآنية، المراقبة البعدية ومراقبة المسافرين) سواء أفضت هذه المراقبة إلى منازعات أم لا.

في حالة المنازعات، يتم احتساب مداخيل كل القضايا سواء تلك التي سويت عن طريق الصلح أو بتنفيذ قضائي.

مصادر المعطيات:

عمليات العد اليدوي لمبالغ الرسوم والضرائب المحصلة من طرف مختلف المديريات الجهوية.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

- اعتماد العد اليدوي خلال عملية جمع المعطيات المتعلقة بهذا المؤشر يمكن أن يرفع من هامش الخطأ؛
- جمع المعطيات سيتم مستقبلا بطريقة أتوماتيكية بعد تطوير النظام المعلوماتي للإدارة.

تعليق:
يمكن هذا المؤشر من تقدير مجهودات الإدارة من حيث تعبئتها في مجال المراقبة وتحصيل مداخيل إضافية لفائدة خزينة الدولة.

الهدف3 : تحسين جودة الخدمات وظروف العبور بالمراكز الحدودية

المؤشر 1.3 : متوسط مدة معالجة الشكايات و طلبات المعلومات

الوحدة	2015 الإنجاز	2016 قانون المالية	2017 مشروع قانون المالية	2018 التوقع	2019 التوقع	القيمة المستهدفة	السنة المرجعية
اليوم	8	8	7	6,5	6	5	2020

توضيحات منهجية:
- مدة معالجة شكاية أو طلب معلومة : الفرق بين تاريخ التوصل بالشكاية أو طلب المعلومة وتاريخ إرسال جواب الإدارة؛
- متوسط مدة معالجة جميع الشكايات وطلبات المعلومات المتوصل بها : يتم احتساب هذا المؤشر عبر قسمة مجموع مدة الإجابة على عدد الشكايات وطلبات المعلومات المتوصل بها.

مصادر المعطيات:
حساب شبه آلي بفضل اعتماد نظام معلوماتي مخصص لتدبير الشكايات وطلبات المعلومات.

تعليق:
- المدة المتوسطة لمعالجة الشكايات قد تتأثر بالوقت اللازم للفصل في بعضها نظرا للأبحاث والتحريات اللازمة؛
- إن الإجابة في مدة وجيزة يمكن أن يعزى إلى تفاعلية المصالح المعنية، بيد أن استغراق الإجابة مدة طويلة قد يعزى إلى طبيعة الشكاية أو إلى تأخر المعني بالأمر عن الإدلاء بالمعلومات الإضافية المطلوبة من قبل الإدارة.

تقديم المشاريع/ أو العمليات المرتبطة ببرنامج
" تبسيط تأمين المبادلات وحماية المستهلك "

يشمل برنامج "تبسيط تأمين المبادلات وحماية المستهلك" على المشاريع/ أو العمليات التالية:

ظروف العمل واستقبال المرتفقين

وفقا لميثاق الاستقبال، تتطلع إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة لزبنائها وذلك عبر ملائمتها لحاجياتهم وخصوصياتهم. وفي هذا السياق، وضعت هاته الإدارة رهن إشارة زبنائها تدبيرا معلوماتيا للشكايات وطلبات الحصول على المعلومات، الذي يسمح لهم بتسجيل شكاياتهم عبر البوابة الإلكترونية وكذا تتبع معالجتها.

فضلا عن ذلك، سيتم تجهيز وتأثيث المرافق المخصصة لاستقبال المرتفقين وذلك بتبني هوية بصرية موحدة. وسيتم تنفيذ هذا المشروع على عدة مراحل حسب أولوية المواقع المزمع تجهيزها. كما سيتم تعميم النظام الخاص بطوابير الانتظار بجميع المكاتب التي تعرف إقبالا كبيرا.

تسهيل المبادلات

لقد شكل هذا المشروع أقوى الانتظارات التي تم التعبير عنها من طرف المقاولات. ومن أجل تحقيقه، خططت إدارة الجمارك للعمل على المحاور الثلاثة التالية :

- **تسريع إجراءات التعشير** : سيتم، كلما أمكن ذلك، إيجاد حلول تقنية وتنظيمية وقانونية من أجل تسريع مسطرة التعشير الجمركية والتخفيف من الاجراءات الإدارية. ومن بين المشاريع المدرجة في هذا الإطار نذكر "نظام الإرسال الإلكتروني للوثائق المرفقة بالتصريح الجمركي" وكذلك "المسلك الأخضر" الذي يهم العمليات التجارية التي تعتبر "آمنة"، إضافة إلى "الإمضاء الإلكتروني" و"الجمارك عبر الوسائط المتنقلة"...
- **التجريد المادي للمساطر** : ستتابع إدارة الجمارك تجريد الإجراءات الجمركية من طابعها المادي من خلال مجموعة من المشاريع المتكاملة نذكر من بينها حذف إيداع التصاريح بفضل تطبيق الإمضاء الإلكتروني وتطوير التبادل الالكتروني للوثائق مع الشركاء، بالاضافة إلى تفعيل تبادل معلومات المراقبة مع كل من وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية عبر الشباك الوحيد الإفتراضي للتجارة الخارجية « Portnet ». ويندرج هذا المشروع في إطار المخطط الوطني لتبسيط المساطر وتعميم التبادل الالكتروني للبيانات « EDI » والذي من المتوقع أن يكون له أثر إجابي على تخفيض المدة اللازمة لمعالجة الملفات وتقليص تنقلات الفاعلين الإقتصاديين، وكذا تسهيل إجراءات التجارة الخارجية.
- **ملاءمة المساطر**: تتم ملاءمة المساطر بطريقة متواصلة مع واقع المرتفقين من مقاولات وخواص، حيث تتم استشارة المقاولات بطريقة مباشرة أو عبر الجمعيات المهنية التي تمثلها. وبالاضافة إلى تطوير نهجها في تصنيف المقاولات لتلائم المعايير الدولية وذلك عبر اعتماد صفتي "الفاعل الاقتصادي المعتمد تبسيطات جمركية" و"الفاعل الاقتصادي المعتمد أمن وسلامة"، قامت الإدارة، بشراكة مع المديرية العامة للضرائب، بوضع تصنيف مشترك للمقاولات. كما تضاعف إدارة الجمارك من جهودها لتحقيق الاعتراف المتبادل للمتعامل الاقتصادي المعتمد مع مختلف البلدان التي تربطها شراكة مع المغرب، وذلك من أجل تعبئة الطريق للمقاولات الوطنية التي تسعى إلى الوصول إلى الأسواق الخارجية.

من جهة أخرى، سيتم مراجعة طرق اشتغال المخازن وساحات الاستخلاص الجمركي، تدبير الأنظمة الاقتصادية الجمركية والضرائب غير المباشرة وكذا التعشير الجمركي البريدي.

محاربة الغش الجمركي

في إطار استراتيجيتها التي تهدف إلى الوقاية ومحاربة الغش بجميع أشكاله، اتخذت الإدارة إجراءات هامة من شأنها المساهمة في توفير مناخ ملائم للمنافسة المشروعة. هكذا، ومن أجل استباق عمليات الغش ووضع آليات مراقبة وقائية، تقتني الادارة الوسائل والأدوات اللازمة لتحسين أداء نظام تحليل المخاطر من خلال استخدام التقنيات الحديثة للرصد والبحث التنبئي. من جهة أخرى، تحرص إدارة الجمارك على تعزيز فعالية المراقبة وتحقيق الاستخدام الأمثل لمواردها من أجل مراقبة أكثر فعالية وقمع محاولات الغش.

كما عملت الإدارة على إطلاق عدة مشاريع منها إعادة هيكلة مهنة المعشرين، ضبط تدبير مخازن وساحات الاستخلاص الجمركي (شروط منح التراخيص والتسيير، مسطرة التخليص الجمركي، الخ) وتجميعها في المناطق اللوجستية، وضع مسطرة جديدة تهم القبول المؤقت للعربات التي تحمل بضائع ذات طابع تجاري، ووضع خلايا للمراقبة القبلية في مختلف مكاتب الجمارك التي تشهد نشاطا مكثفا.

أما بخصوص مراقبة وقمع الغش، تعمل إدارة الجمارك على توفير موارد بشرية ولوجستية لمواجهة الغش الجمركي بجميع أشكاله كالغش التجاري، تهريب البضائع وتهريب المخدرات. كما تساهم في محاربة أنواع أخرى من الغش مثل غسل الأموال، مخالفات قانون الصرف.

وفيما يتعلق بالجانب الأمني، تشارك إدارة الجمارك في تنفيذ خطة العمل الطارئة "حذر" منذ إنشائها. ولهذه الغاية، تم اتخاذ تدابير لتنظيم عمل المصالح الخارجية من خلال تعزيز المراقبة الأمنية في الخطوط الأمامية عند المعابر الحدودية، وأيضا تكثيف التواجد داخل البلاد (الطرق والطرق السيارة،...)، وكذلك تبادل المعلومات مع السلطات الوطنية والدولية.

ولضمان نجاح عملها والوفاء بالتزاماتها في هذا المجال، تضع الجمارك تعزيز قوى التدخل الجمركية في الميدان (الفيالق) ضمن أولوياتها. ذلك أن التوفر على فيالق خاضعة لمنظومة قانونية متجددة، بتكوين أفضل وبتجهيز وتأطير أحسن، يمثل ضمانة لجودة وفعالية المراقبة وكذا احترام قواعد وأخلاقيات المهنة.

جدول 8: ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب المشروع أو العملية المتعلقة ببرنامج *"تبسيط تأمين المبادلات و حماية المستهلك " (بمليون درهم)*

المشروع أو العملية	الميزانية العامة	مرفق الدولة المسير بطريقة مستقلة
ظروف العمل واستقبال المرتفقين	84,92	19,34
تسهيل المبادلات	4,60	-------
محاربة الغش الجمركي	28,28	22,66
المجموع	**117,80**	**42,00**

برنامج "تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل ومسك المحاسبة العمومية"

- **ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة:**

يعكس هذا البرنامج الرؤية الاستراتيجية للخزينة العامة للمملكة في مجال تحسين تنفيذ المالية العمومية وكذا مهام الدعم لتحقيق ذلك.

يشمل هذا البرنامج كل الوسائل المخصصة لتحسين ظروف العمل والاستقبال، عمليات تحصيل مداخيل الدولة والجماعات الترابية وكذلك تدبير النفقات العمومية ومسك الحسابات العمومية.

- **مسؤول البرنامج**

مدير الموارد والنظام الإعلامي.

- **المتدخلون في القيادة**

المدراء المركزيون والخزنة الجهويين.

- **أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:**

الهدف1 : تحسين محيط عمل الموظفين و ظروف استقبال المرتفقين

المؤشر 1.1 : عدد المقرات الإدارية التي تمت إعادة تهيئتها

الوحدة	2015 الإنجاز	2016 قانون المالية	2017 مشروع قانون المالية	2018 التوقع	2019 التوقع	القيمة المستهدفة	السنة المرجعية
عدد المقرات	10	10	10	10	10	*50	2019

(*): في أفق سنة 2019، الهدف المتوخى على المدى المتوسط (خمس سنوات) من حيث عدد المقرات الادارية التي ستخضع لعمليات التأهيل هو 50 مقر، بمعدل 10 مقرات في السنة ما بين 2015و 2019. هذه العمليات تهم على الخصوص المقرات ذات الاولوية، و معدل 10 مقرات كل سنة هو معدل قابل للإنجاز.

توضيحات منهجية:

عدد المقرات الإدارية التي سيتم إعادة تهيئتها: هو العدد السنوي لعمليات إعادة التهيئة المبرمجة. يمكن هذا العدد من تقييم وتيرة عمليات إعادة التهيئة ذات الأولوية التي سيتم إنجازها.

مصادر المعطيات:

تقارير تتبع تنفيذ الميزانية.

الهدف2 : تعبئة موارد الدولة والجماعات الترابية

المؤشر 1.2: معدل التحصيل بالنسبة للسنة الجارية

المؤشر 2.2 : المداخيل المحصلة المتعلقة بالسنوات السابقة

الوحدة	2015 الإنجاز	2016 قانون المالية	2017 مشروع قانون المالية	2018 التوقع	2019 التوقع	القيمة المستهدفة	السنة المرجعية
معدل التحصيل (*)(%)	72	74	76	79	82	82	2019
المداخيل المحصلة بمليار درهم	2,2	2,6	3	3,4	3,6	3,6	2019

(*): تجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة لعدد الجداول، فإن معدل التحصيل بالنسبة للسنة الجارية لا يتعدى 40% من الديون.

توضيحات منهجية:

معدل التحصيل بالنسبة للسنة الجارية : هو معدل التحصيل الصافي الذي يقيس التحصيل المنجز بالنسبة للمبالغ المتكفل بها خلال السنة الجارية و التي لم تكن موضوع إيقاف قانوني لتحصيلها (المنازعات القضائية، الضرائب غير المستحقة، تسهيلات في الأداء وما إلى ذلك).

المداخيل المحصلة المتعلقة بالسنوات السابقة : هو مبلغ المداخيل الفعلية المحصلة المتعلقة بالباقي استخلاصه بالنسبة للسنوات السابقة.

مصادر المعطيات:

تقارير تتبع تنفيذ الميزانية.

الهدف3 : تبسيط وتحديث أداء الضرائب و الرسوم

المؤشر 1.3: عدد عمليات أداء الضرائب والرسوم المنزوعة الصفة المادية عنها

الوحدة	2015 الإنجاز	2016 قانون المالية	2017 مشروع قانون المالية	2018 التوقع	2019 التوقع	القيمة المستهدفة	السنة المرجعية
عدد عمليات الأداء	43 000	75 000	100 000	120 000	150 000	400 000	2025

توضيحات منهجية:

عدد عمليات أداء الضرائب والرسوم المنزوعة الصفة المادية عنها: هو عدد عمليات أداء الضرائب والرسوم المنجزة بصفة غير مادية (عبر الانترنت، التحويل البنكي وما إلى ذلك).

مصادر المعطيات:

تقارير تتبع تنفيذ الميزانية.

الهدف4 : ترشيد تنفيذ نفقات الجماعات الترابية

المؤشر 1.4 : عدد موظفي الجماعات الترابية الذين تمت مركزة أداء رواتبهم

الوحدة	2015 الإنجاز	2016 قانون المالية	2017 مشروع قانون المالية	2018 التوقع	2019 التوقع	القيمة المستهدفة	السنة المرجعية
عدد الموظفين	69 000	110 000	120 000	120 000	120 000	120 000	2017

توضيحات منهجية:

عدد موظفي الجماعات الترابية الذين تمت مركزة أداء رواتبهم: هو العدد الإجمالي لموظفي الجماعات الترابية الذين يتم أداء رواتبهم على مستوى الخزينة العامة للمملكة.

مصادر المعطيات:

تقارير تتبع تنفيذ الميزانية.

الهدف5 : ترشيد مسلسل تنفيذ ومراقبة نفقات الدولة

المؤشر1.5 : متوسط أجل التأشير على الالتزام بالنفقات

المؤشر 2.5 : متوسط أجل الأداء

الوحدة	2015 الإنجاز	2016 قانون المالية	2017 مشروع قانون المالية	2018 التوقع	2019 التوقع	القيمة المستهدفة	السنة المرجعية
متوسط أجل التأشير (بالأيام)	13	12	11	10	10	10	2018
متوسط أجل الأداء (بالأيام)	8	7	7	7	7	7	2018

توضيحات منهجية:

متوسط أجل التأشير على الالتزام بالنفقات : يتعلق الأمر بمتوسط عدد الأيام ما بين تاريخ التأشير وتاريخ التوصل بمقترح الالتزام بالنفقات. يمكن هذا المؤشر المتعلق بالصفقات العمومية للدولة من قياس سرعة التعامل مع مقترحات الالتزام بالنفقات على مستوى المشروعية.

متوسط أجل الأداء : يتعلق الأمر بمتوسط عدد الأيام ما بين تاريخ التكفل و تاريخ الأداء. يسمح هذا المؤشر المتعلق بالصفقات العمومية للدولة بقياس سرعة التأشير و الأداء.

مصادر المعطيات:

تقارير تتبع تنفيذ الميزانية.

الهدف6 : : تحسين مسك المحاسبة العمومية للدولة من قبل محاسبي الخزينة العامة للمملكة

المؤشر 1.6 : أجل الدفع المحاسبي

الوحدة	2015 الإنجاز	2016 قانون المالية	2017 مشروع قانون المالية	2018 التوقع	2019 التوقع	القيمة المستهدفة	السنة المرجعية
أجل الدفع المحاسبي (بالأيام)	20	10	10	(*)	(*)	(*)	2016

(*): تجدر الإشارة إلى أنه ابتداء من يناير 2018، سيدخل حيز التطبيق المخطط المحاسبي الجديد للدولة والذي يقضي بمسك المحاسبة بوتيرة يومية.

توضيحات منهجية:

أجل الدفع المحاسبي : يتعلق الأمر بمتوسط عدد الأيام التي تلزم المحاسبين التابعين للخزينة العامة للمملكة لانجاز عمليات الدفع المحاسبي الشهري. هذا المؤشر يمكن من الاطلاع على مدى احترام الجدول المحاسبي.

مصادر المعطيات:

تقارير تتبع تنفيذ الميزانية.

تقديم المشاريع/ أو العمليات المرتبطة ببرنامج
" تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل و مسك المحاسبة العمومية "

يتضمن برنامج تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل ومسك المحاسبة العمومية أربعة مجالات للتدخل:

الإنتاجية وظروف العمل

يهدف هذا المشروع إلى تحسين ظروف استقبال المواطنين وتمكين الموظفين من الاستفادة من محيط عمل فعال.
يرتكز هذا المشروع على تنفيذ العديد من الإجراءات خاصة تلك المتعلقة بإعادة تأهيل وتطوير المقرات الإدارية وتحسين محيط العمل من المعدات والمرافق. وبالنسبة لسنة 2017، فقد تم تحديد 10 مقرات للخضوع لهذه العمليات.

تنفيذ نفقات الدولة

يهدف هذا المشروع إلى تحسين آجال تنفيذ نفقات الدولة، سواء على مستوى المشروعية أو مراقبة صحة النفقة، حيث سيتم خلال سنة 2017 خفض أجل التأشير على النفقات الى 11 يوما و أجل الأداء 7 أيام.

تدبير المالية المحلية والتحصيل

يتوخى هذا المشروع تحسين مداخيل الدولة والجماعات الترابية من خلال:

- تعزيز دينامية تحصيل الديون العمومية، حيث يتوقع خلال سنة 2017 تحقيق معدل تحصيل 76% أي بزيادة نقطتين مقارنة مع سنة 2016 ، و الرفع من مستوى المداخيل إلى 3 مليون درهم مقابل 2.6 مليون درهم السنة الماضية؛
- تبسيط إجراءات أداء الضرائب والرسوم عبر الرفع من عمليات الأداء الغير المادي خلال سنة 2017الى 100 000 عملية عن طريق (انترنيت، تحويلات...)
- تحسين تنفيذ نفقات الجماعات الترابية وذلك بالرفع من عدد الموظفين الذين سيتم أداء راتبهم على مستوى الخزينة العامة للمملكة لبلوغ 120 000 موظف سنة 2017.

مسك المحاسبة العمومية

يتعلق هذا المشروع بالمركزة المحاسبية ومسك المحاسبة العمومية من أجل ضمان جودة وشفافية الحسابات العمومية، وهو ما يتم من خلال رصد وتتبع عمليات الدفع المحاسبي والذي سيتم تقليصه خلال سنة 2017 الى 10أيام كمعدل.

جدول 9: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب المشروع أو العملية المتعلقة ببرنامج *"تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل و مسك المحاسبة العمومية" (بمليون درهم)*

المشروع أو العملية	الميزانية العامة	مرفق الدولة المسير بطريقة مستقلة
ظروف العمل والاستقبال	24,79	39,60
تنفيذ نفقات الدولة	53,70	3,40
تدبير المالية المحلية والتحصيل	2,52	-------
مسك المحاسبة العمومية	4,92	-------
المجموع	**85,93**	**43,00**

برنامج "تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية"

➢ **ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة**

يرتكز برنامج "تعبئة و تحصيل الموارد الجبائية" على المحاور التالية:

- بناء علاقة شراكة وثقة مع الملزمين بالضريبة؛
- التحول إلى إدارة رقمية؛
- تعزيز عمل الإدارة في مجال المراقبة؛
- تطوير الخبرة والكفاءة في مهنة التحصيل الضريبي.

➢ **مسؤول البرنامج**

المدير العام للضرائب.

➢ **المتدخلون في القيادة**

المديرون المركزيون والجهويون والاقليميون.

➢ **أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:**

الهدف1 : : تحسين جودة الخدمات وتعزيز الالتزام الضريبي (الحس الوطني للالتزام الضريبي)

المؤشر 1.1 : الأجل المتوسط لمعالجة ملفات إرجاع الضريبة على القيمة المضافة

الوحدة	2015 الإنجاز	2016 قانون المالية	2017 مشروع قانون المالية	2018 التوقع	2019 التوقع	القيمة المستهدفة	السنة المرجعية
الشهر	3	2.5	2.5	2.5	2.5	2	2020

توضيحات منهجية:

الأجل المتوسط لمعالجة ملفات إرجاع الضريبة على القيمة المضافة هو الفارق بين "تاريخ أداء الإرجاع" و"تاريخ إيداع طلب الإرجاع " نسبة إلى عدد الإرجاعات المسجلة خلال مدة معينة.

مصادر المعطيات:

طلبات إرجاع الضريبة على القيمة المضافة المودعة من طرف الملزمين.

يتم تحيين هذا المؤشر مرة في السنة.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

لا تندرج في إطار هذا الأجل المتوسط الملفات غير المكتملة.

تعليق:

يمكن للأجل أن يكون أقل من 3 أشهر بالنسبة لبعض المديريات الجهوية.

تستفيد المنشآت الحاصلة على صفة "الملزم المصنف" من حق إرجاع الضريبة على القيمة المضافة بنسبة كبيرة و بدون مراقبة مسبقة.

المؤشر 2.1 : نسبة الشكايات بالنسبة لمجموع الضرائب الصادرة

الوحدة	2015 الإنجاز	2016 قانون المالية	2017 مشروع قانون المالية	2018 التوقع	2019 التوقع	القيمة المستهدفة	السنة المرجعية
%	1,02	1,02	1,01	1	1	1	2019

توضيحات منهجية:

تحسب هذه النسبة انطلاقا من عدد الشكايات المتوصل بها وعدد الضرائب المفروضة الصادرة خلال السنة.

مصادر المعطيات:

إحصائيات دورية للشكايات المودعة لدى مختلف المديريات الجهوية ونظام المعلومات بالنسبة لعدد الاصدارات.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

يتأثر هذا المؤشر بمستوى معارضة الملزمين.

تعليق:

مؤشر يميل إلى الانخفاض نظرا للمجهود الذي تبذله الإدارة من أجل تفادي المنازعات.

الهدف2 : تحديث الإدارة

المؤشر 1.2 : عدد الخدمات الالكترونية

المؤشر. 2.2: عدد المساطر الالكترونية

يتعلق الأمر بعدد الخدمات الإلكترونية وعدد المساطر المتوفرة على بوابة الأنترنيت

الوحدة	2015 الإنجاز	2016 قانون المالية	2017 مشروع قانون المالية	2018 التوقع	2019 التوقع	القيمة المستهدفة	السنة المرجعية
عدد الخدمات	4	7	10	11	11	11	2019
عدد المساطر	56	81	85	86	86	86	2019

توضيحات منهجية:

احتساب عدد الخدمات الإلكترونية / عدد المساطر الإلكترونية المتوفرة عبر الشباك الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب.

تجدر الإشارة أن التجريد المادي لأي إلتزام جبائي يمكن أن تنتج عنه عدة مساطر إلكترونية.

مصادر المعطيات:

الخدمات الإلكترونية والمساطر الإلكترونية المتواجدة ببوابة المديرية العامة للضرائب.

الهدف3 : تحسين تحصيل الضرائب و الرسوم

المؤشر 1.3 : نسبة تطور تحصيل الضرائب

الوحدة	2015 الإنجاز	2016 قانون المالية	2017 مشروع قانون المالية	2018 التوقع	2019 التوقع	القيمة المستهدفة	السنة المرجعية
%	71	69	72	73	74	75	2020

توضيحات منهجية

تحسب هذه النسبة انطلاقا من خالص المتبقى للتحصيل.

مصادر المعطيات:

المبلغ الواجب تحصيله والمحصل عليه من طرف قابضي الإدارة الجبائية.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

إن تحقيق نسبة التحصيل مرتبط بتسوية إشكالية الحجز لدى الغير.

تعليق:

تحسين التحصيل الضريبي رهين بتعزيز إدارة الضريبة بالعنصر البشري، خاصة منهم أعوان الإشعار والتنفيذ للخزينة.

المؤشر 2.3 : نسبة إنجاز التوقعات الجبائية

الوحدة	2015 الإنجاز	2016 قانون المالية	2017 مشروع قانون المالية	2018 التوقع	2019 التوقع	القيمة المستهدفة	السنة المرجعية
%	99,5	100	100	100	100	100	2020

توضيحات منهجية:

المؤشر هو نسبة المداخيل الصافية بالمقارنة مع التوقعات (%) .

المداخيل الصافية تمثل الفرق بين مبلغ التحصيل والنفقات المتعلقة بالمداخيل الجبائية بالنسبة لسنة معينة حسب نوعية الضريبة .

- التوقعات وهي توقعات قانون المالية للمداخيل الجبائية لنفس السنة حسب نوعية الضريبة.

- المداخيل الجبائية المدبرة من قبل المديرية العامة للضرائب =الضريبة المباشرة +الغرامات +الضريبة على القيمة المضافة الداخلية +رسوم التسجيل و التنمبر.

مصادر المعطيات :

- الموارد والنفقات المنجزة من طرف محاسبي المديرية العامة للضرائب والخزينة العامة للمملكة.
- الإطار الماكرو اقتصادي المنجز من طرف مديرية الدراسات والتوقعات المالية وكذا النتائج النصف سنوية للمقاولات الكبرى.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

يمكن لهذا المؤشر أن يتأثر بنتائج المقاولات الكبرى وتطور الظرفية الاقتصادية.

تعليق:

يمثل الأداء التلقائي للضريبة حوالي 92 % من الموارد المحصلة في حين لا يشمل مجال تدخل الإدارة سوى 8% المتبقية.

تقديم المشاريع/ أو العمليات المرتبطة ببرنامج " تعبئة و تحصيل الموارد الجبائية "

يشمل برنامج "تعبئة و تحصيل الموارد الجبائية" المشاريع /أو العمليات التالية:

جودة الخدمة

يندرج مشروع " جودة الخدمات" في إطار السياسة العامة لتحديث الإدارة، ويهدف إلى بناء علاقات ثقة وشراكة بين الإدارة والمرتفق من شأنها تعزيز الوعي والالتزام الضريبي.
وفي هذا الصدد، فإن تطوير الخدمات الإلكترونية وتحسين ظروف العمل وظروف استقبال المرتفقين وتبسيط المساطر الإدارية وكذا تحسين أدوات وأشكال التواصل تمثل أهم الإجراءات المتبعة لتحقيق هذا المشروع.

ستخصص الاعتمادات المرصودة لهذا المشروع الى ضمان السير العادي للإدارة و كذا إنجاز العمليات الاساسية التالية:

- **العمليات العقارية و التجهيزية:** معالجة الاختلالات ببناية بن امسيك سيدي عثمان، التزام إضافي بالنفقة مرتبط بأعمال إعادة تهيئة بناية بني ملال ؛ متابعة أشغال بناء وتوسيع مقرات المصالح الضريبية بمدينة الصويرة و تطوان...

- **العمليات المعلوماتية:** اقتناء أرضية معلوماتية لتطوير الخدمات الإلكترونية.

الإحاطة بالمجال الضريبي ومحاربة الغش

يتوخى هذا المشروع تعبئة الموارد اللازمة لتمويل النفقات العامة والمساهمة في التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. كما يهدف إلى السهر على التطبيق الجيد للقانون وإلى تحقيق العدالة الجبائية بين الملزمين.

ولتحقيق هذه الأهداف يرتكز عمل المديرية العامة للضريبة على المحاور التالية:

- السهر على إنجاح عملية تعميم تشغيل النظام المعلوماتي الجديد " النظام المندمج لفرض الضريبة (SIT) " الذي يهدف الى تحكم أفضل و أنجع في المادة الضريبية و بصفة اجمالية و متناسقة؛
- تحديث المراقبة الضريبية وتوفير الموارد والوسائل اللازمة لتحليل المخاطر واستهداف الغش ؛
- تطوير آليات التحصيل التلقائي ؛
- تقوية الجهود فيما يخص التحصيل الجبري.

جدول 10: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب المشروع أو العملية المتعلقة ببرنامج
"تعبئة و تحصيل الموارد الجبائية " (بمليون درهم)

المشروع أو العملية	الميزانية العامة
جودة الخدمة	97,55
الإحاطة بالمجال الضريبي ومحاربة الغش	41,63
المجموع	**139,18**

برنامج "تدبير الملك الخاص للدولة"

➢ ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

في إطار تحديث تدبير الملك الخاص للدولة ورغبة في تقديم خدمات ذات جودة تستجيب لانتظارات المواطنين والفرقاء، قامت مديرية أملاك الدولة بتسطير برنامجها الاستراتيجي الذي يتمحور حول عدة أوراش مهيكلة، تتمثل في ما يلي:

- مواصلة الأوراش المرتبطة بضبط وتحفيظ أملاك الدولة؛
- العمل على تصفية الاحتلالات بدون سند أو قانون؛
- تحسين حماية الرصيد العقاري للدولة؛
- تحيين الترسانة القانونية والتنظيمية للأملاك (وضع مدونة للأملاك الخاصة للدولة)؛
- تثمين الملك الخاص للدولة والرفع من مردوديته؛
- التدبير الديناميكي للتجهيزات العمومية؛
- التدبير النشط للأملاك وإعادة تكوين المخزون العقاري للدولة؛
- تحديث النظام المعلوماتي وإعادة تأهيله؛
- تحسين تتبع إنجاز المشاريع الاستثمارية المستلزمة للوعاء العقاري للدولة.

➢ المسؤول عن البرنامج

مدير أملاك الدولة.

➢ المتدخلون في القيادة

المسؤولون عن الوحدات الادارية المختصة.

➢ أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:

الهدف1 : تحسين العرض العقاري المعبأ لفائدة الاستثمار والتجهيزات العمومية

المؤشر 1.1 : تصفية الاحتلالات بدون سند أو قانون

الوحدة	2015 الإنجاز	2016 قانون المالية	2017 مشروع قانون المالية	2018 التوقع	2019 التوقع	القيمة المستهدفة (*)	السنة المرجعية (*)
هكتار	7 455	2 000	2 000	2 000	2 000		

(*)صعوبة تحديد القيمة المستهدفة لارتباط هذا المؤشر بتدخلات باقي الأطراف المعنية ولا سيما الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح الخرائطي.

توضيحات منهجية :

يمثل هذا المؤشر المساحة التي خضعت لإجراءات التسوية (المعاينة القضائية، وضع طلبات الإفراغ،...).

مصادر المعطيات

مديرية أملاك الدولة.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

صعوبة تحديد القيمة المستهدفة لارتباط هذا المؤشر بالمحيط الاجتماعي و بتدبير الأفراد.

تعليق:

تهدف هذه العملية إلى تسوية وضعية الملك الخاص للدولة موضوع احتلالات غير قانونية من طرف الاغيار ويتيح هذا المؤشر تتبع المنجزات في هذا الاطار.

الهدف2 : حماية الملك الخاص للدولة

المؤشر 1.2 : تحفيظ الملك الخاص للدولة

الوحدة	2015 الإنجاز	2016 قانون المالية	2017 مشروع قانون المالية	2018 التوقع	2019 التوقع	القيمة المستهدفة (*)	السنة المرجعية (*)
هكتار	48 017	10 000	10 000	10 000	10 000		

(*) صعوبة تحديد القيمة المستهدفة لارتباط هذا المؤشر بتدخلات باقي الأطراف المعنية ولا سيما الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح والخرائطية.

توضيحات منهجية:

يمثل هذا المؤشر مساحة الأراضي المحفظة.

مصادر المعطيات:

مديرية أملاك الدولة /الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح والخرائطية.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

صعوبة تحديد القيمة المستهدفة لارتباط هذا المؤشر بتدخلات باقي الأطراف المعنية ولا سيما الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح والخرائطية .

تعليق :

تهدف هذه العملية الى تعزيز الرصيد العقاري للدولة عبر تحفيظه. ويتيح هذا المؤشر إمكانية تتبع هذا الورش.

المؤشر 2.2 : تأمين الملك الخاص للدولة (عدد الوثائق المرجعية المشمولة بعملية الرقمنة)

الوحدة	2015 الإنجاز	2016 قانون المالية	2017 مشروع قانون المالية	2018 التوقع	2019 التوقع	القيمة المستهدفة (*)	السنة المرجعية (*)
عدد	51 000	70 000	70 000	-	-		

(*) الصفقات المتعلقة بتأمين الملك الخاص للدولة (مشروع رقمنة وثائق الملكية) ستنتهي في سنة 2017.

توضيحات منهجية:

يمثل هذا المؤشر عدد الوثائق المشمولة بعملية الرقمنة في إطار تأمين الملك الخاص للدولة.

مصادر المعطيات:

مديرية أملاك الدولة.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

يبقى هذا المؤشر رهينا باحترام نائل الصفقة للآجال المحددة لإنجاز هذا المشروع.

تعليق:

يهدف هذا المشروع إلى تأمين الملك الخاص للدولة عن طريق رقمنة أهم الوثائق المرجعية.

الهدف3 : تحديث و تحسين الحكامة

المؤشر 1.3 : تحديث النظام المعلوماتي الخاص بأملاك الدولة

الوحدة	2015 الإنجاز	2016 قانون المالية	2017 مشروع قانون المالية	2018 التوقع	2019 التوقع	القيمة المستهدفة (*)	السنة المرجعية (*)
نسبة الإنجاز (%)	10	30	50	100			

(*)يبقى هذا المؤشر رهينا باحترام صاحب الصفقة للآجال المحددة لإنجاز الأعمال.

توضيحات منهجية:

يمثل هذا المؤشر وتيرة إنجاز هذا المشروع.

مصادر المعطيات:

مديرية أملاك الدولة.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

يبقى هذا المؤشر رهينا باحترام صاحب الصفقة للآجال المحددة لإنجاز الأعمال.

تعليق:

تهدف هذه العملية إلى تحديث النظام المعلوماتي الخاص بأملاك الدولة. كما يساعد هذا المؤشر على التتبع المستمر لسير هذا الورش.

الهدف4 : تثمين الملك الخاص للدولة

المؤشر 1.4 : إيرادات وعائدات الملك الخاص للدولة

الوحدة		2015 الإنجاز	2016 قانون المالية	2017 مشروع قانون المالية	2018 التوقع	2019 التوقع	القيمة المستهدفة (*)	السنة المرجعية (*)
مليون درهم		1853	1 800	1 800	1 800	1 800		

(*)صعوبة تحديد القيمة المستهدفة لارتباط هذا المؤشر بدينامية النشاط الاقتصادي

توضيحات منهجية:

يمثل هذا المؤشر مبالغ الإيرادات والعائدات المتأتية من تدبير الملك الخاص للدولة.

مصادر المعطيات:

مديرية أملاك الدولة.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

صعوبة تحديد القيمة المستهدفة لارتباط هذا المؤشر بدينامية النشاط الاقتصادي.

تعليق:

يهدف هذا المؤشر إلى التتبع الجيد لإيرادات وعائدات الملك الخاص الدولة.

تقديم المشاريع/ أو العمليات المرتبطة ببرنامج " تدبير الملك الخاص للدولة "

يشتمل برنامج "تدبير الملك الخاص للدولة" على المشاريع / أو العمليات التالية:

ظروف العمل

يندرج مشروع " ظروف العمل" في إطار استراتيجية تحديث مواقع العمل وتأهيلها وتوفير الوسائل على صعيد مختلف مصالح مديرية أملاك الدولة بغية تحسين جودة الخدمة.

ويهدف هذا المشروع إلى:

- ضمان السير العادي لمختلف المصالح؛
- صيانة وتأهيل مواقع العمل وتزويد المصالح بأثاث المكتب وبالمعدات اللازمة.

دعم تدبير الملك الخاص للدولة

يرتكز مشروع دعم تدبير الملك الخاص للدولة على:

- مواكبة ومساندة مختلف الهياكل في أداء مهامها (النقل، التنقل، رسوم ومستحقات استعمال الخطوط والقنوات المتخصصة للشبكة، الاتصالات، الصيانة المعلوماتية، التكوين ودعم الموارد البشرية...)؛
- إنجاز أوراش التحديث التي تم إطلاقها و لا سيما تحديث النظام المعلوماتي الخاص بأملاك الدولة.

جدول 11: ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب المشروع أو العملية المتعلق ببرنامج "تدبير الملك الخاص للدولة"

المشروع أو العملية	الميزانية العامة	الحسابات الخصوصية للخزينة
ظروف العمل	19,74	1 445,00
دعم تدبير الملك الخاص للدولة	14,49	
المجموع	**34,23**	**1 445,00**